مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٦، العدد ٢٤ (خريف ١٩٩٥)، ص ٨٩

الملف

العلاقة الأردنية – الفلسطينية: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً

إعداد: خالد عايد*

لا يخفى على أحد الأهمية البالغة التي تكتسبها العلاقة الأردنية – الفلسطينية، في سياق تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني، حرباً أو "سلماً". وقد أدركنا، في هيئة تحرير المجلة، هذه الأهمية منذ وقت مبكر، ولا سيما مع المنعطفات الخطرة التي أخذت القضية والصراع يجتازانها في الأعوام القليلة الماضية. فعكفنا منذ مطلع سنة ١٩٩٥ على وضع تصور لملف شامل بشأن هذه العلاقة، وعلى تنفيذ هذا التصور. وحاولنا منذ البداية أن يشتمل الملف على آراء أكاديميين وسياسيين وإعلاميين، من شتى المشارب السياسية ومختلف الانتماءات الأيديولوجية.

ينقسم الملف، كما تشكل في أثناء إعداده، إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول يتألف من ثلاث مساهمات، طويلة نسبياً، تشكل كل منها نظرة عامة إلى العلاقة، مستحضرة خلفيتها وتطورها التاريخيين، وصولاً إلى الحاضر، ومستشرفة منها آفاقها المستقبلية.

أمّا القسم الثاني، فيتألف من عشر إجابات متنوعة عن سؤال واحد هو: في ضوء توقيع اتفاق أوسلو وتعثُّر تطبيقه، وغياب الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وفي ضوء توقيع المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية وبدء "تطبيع" العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وفي ضوء التجربة التاريخية الزاخرة بالإيجابيات والسلبيات على حد سواء، كيف تنظرون إلى العلاقة الأردنية – الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً؟

أمّا القسم الثالث والأخير، فيضم معطيات وبيانات وأرقاماً عن وضع الفلسطينيين في الأردن، ولا سيما التالي: اللاجئون وتوزعهم الجغرافي؛ واقع الخدمات

---

* ساهم في الإعداد: محمد برهومة، وعمر شبانة.

التربوية والصحية والاجتماعية التي يقدمها كل من "الأونروا" والحكومة الأردنية إلى اللاجئين؛ بعض المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية للفلسطينيين في الأردن؛ بالإضافة إلى وضعهم القانوني والمدني.

* * *

باستثناء بعض التعديلات الطفيفة التي أملاها التحرير اللغوي، نشرنا في هذا الملف كل المساهمات كاملة كما وردتنا، وبعد أن رتّبناها بحسب الترتيب الألفبائي لأسماء كتّابها. وقد فضّلنا ذلك، على الرغم من تفاوت أطوال المساهمات وتكرار بعض المعلومات فيها، حفاظاً على تكامل الآراء الواردة فيها، وعلى تدعيم هذه الآراء بالوقائع والمعطيات.

وأخيراً، نأمل بأن يكون الملف قد جاء شاملاً وغنياً ومتعدد الأصوات، كما أردنا له منذ الشروع في التخطيط له. كما نأمل بأن تحفز الآراء المتضمنة فيه، بتنوعها الذي يبلغ حد التناقض أحياناً، على مزيد من الحوار بشأن هذه المسألة الحيوية، والمفتوحة للمستقبل.

نظرة عامة

أحمد عبيدات*: في غياب التنسيق وانعدام الثقة سيظل لإسرائيل القرار الأخير بشأن العلاقة

بعيداً عن العواطف، تشكّل العلاقة الأردنية – الفلسطينية ضمانة من ضمانات الاستقرار لكل من الأردن وفلسطين، ومفصلاً من مفاصل القوة الذاتية للحفاظ على الهوية القومية للشعبين الأردني والفلسطيني، ولاستمرار وجودهما كعنصر إنساني فاعل في هذا الجزء من الوطن العربي. كما تشكّل الموارد الطبيعية والبشرية للأردن وفلسطين معاً بُعداً استراتيجياً لحركة الشعبين نحو المستقبل، وتفعيل قدراتهما المشتركة لتحقيق التنمية والتقدم، والتعامل مع التطورات والكتل الإقليمية والدولية، ومواجهة ما تحمله "عملية السلام" المطروحة من تحديات.

وقد مرّت هذه العلاقة منذ نهاية الأربعينات بمراحل كثيرة، وتخللتها محطات

---

* رئيس الوزراء الأردني الأسبق.

مهمة كان لها تأثير كبير في تطورها. ومن أبرز تلك المحطات:

● **وقوع الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨، وقيام دولة إسرائيل** على الأرض العربية الفلسطينية، وتهجير الشعب الفلسطيني إلى عدد من الأقطار العربية، وفي مقدمها الأردن. وكان للجيش العربي الأردني، الذي شارك في العمليات العسكرية دفاعاً عن فلسطين، دور أساسي في إنقاذ الأجزاء الشرقية والوسطى منها، التي عرفت فيما بعد بالضفة الغربية من المملكة، بما فيها القدس الشرقية. كما اكتسبت الوحدة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية مشروعيتها الدستورية بإقرارها والمصادقة عليها من قِبل مجلس الأمة الأردني في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٥٠.

● **بعد إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤**، دخلت العلاقة الأردنية – الفلسطينية مساراً جديداً؛ إذ كان قيام المنظمة بداية التنظيم السياسي للشعب الفلسطيني وتأكيد شخصيته الوطنية المستقلة على الصعيدين العربي والدولي.

ومع أن المجلس الوطني الفلسطيني الأول عُقد في القدس سنة ١٩٦٤، ضمن ترتيبات أردنية/فلسطينية، فإن ملامح التعارض في الأهداف بدأت تظهر في أفق العلاقة بين الشعبين. ومع الوقت، ازدادت التعقيدات في مسيرة تلك العلاقة على الرغم مما كان يغلفها من المظاهر والمجاملات السياسية التي كانت تقتضيها طبيعة المرحلة.

● **باندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧**، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة من أخطر مراحلها، وتأثرت، تبعاً لذلك، العلاقة الأردنية – الفلسطينية بصورة مباشرة وخطرة. فقد كانت نتيجة تلك الحرب هزيمة عسكرية وسياسية لجميع أنظمة الحكم العربية بصورة عامة، ولأنظمة الحكم المحيطة بفلسطين بصورة خاصة. وتسببت بتهجير موجة جديدة من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، بين لاجئين ونازحين. كما وضع احتلال إسرائيل لباقي فلسطين هذه المرة حدّاً فاصلاً بينها وبين الأردن بحدوده الجغرافية الراهنة، وخلق وضعاً استثنائياً لم يسبق له مثيل لعلاقة المواطنين من أبناء الضفة الغربية المحتلة بالدولة الأردنية التي يحملون جنسيتها.

● **عندما طُرح "العمل الفدائي" بديلاً من أجل تحرير الأرض العربية**، قامت في

الأردن عدة تنظيمات فدائية فلسطينية وعربية، ومارست أنشطة سياسية لقيت في البداية استجابة شعبية كبيرة، وقامت أيضاً بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية من داخل الأراضي الأردنية. وفي ظل الهزيمة والإحباط والخلافات العربية، اختلطت الأوراق وتداخلت الشعارات ونشأت في الساحة الأردنية حالة من **ازدواجية السلطة**. وفي خضم الأحداث المتلاحقة، وقعت معركة الكرامة في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨، وقاتلت عناصر المنظمات الفلسطينية جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة الأردنية، واندحرت القوة الإسرائيلية المهاجِمة بعد أن منيت بخسائر كبيرة. وقد شكّلت معركة الكرامة منعطفاً بارزاً لوقف حالة التردي والهزيمة، وبرهنت عن أن وحدة الصف والتضحية كفيلان بتغيير الموازين وتحقيق النصر، إلا إنها كانت من جهة أُخرى نقطة تحول سلبية في العلاقة الرسمية بين الدولة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ كان الجيش الأردني في الماضي يقدّم العون لعناصر المنظمات فيما يتعلق بالعبور إلى الجانب الآخر من نهر الأردن والقيام بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال. لكن هذا الوضع سرعان ما تغيّر بعد المعركة، إذ قام الإعلام الناطق باسم "الكفاح الفلسطيني المسلّح" بتغطية أخبار المعركة بحيث تكوّن انطباع عام مفاده أن قوات المقاومة الفلسطينية هي التي حققت النصر، وهو ما اعتُبر إهانة للجيش وانتقاصاً لدوره، وخصوصاً أن مرارة الهزيمة في حرب سنة ١٩٦٧ كانت لا تزال عميقة في النفوس. وعندما لاحت الفرصة ليثبت هذا الجيش قدرته ويردّ اعتباره، جاء ادعاء احتكار النصر فأطاح هذه الفرصة ووقع الطلاق بين الجانبين.

● تطورت الأحداث بعد ذلك عندما تراجعت عناصر المنظمات من مواقعها في الأغوار واستقرت في المدن؛ فتصاعد التوتر، وسادت الفوضى، واضطرب حبل الأمن في البلد، وأصبحت الأجواء مهيّأة للصدام. وقد استغلت عناصر معروفة (في أوساط السلطة والمقاومة) هذه الأوضاع، وساهمت في تصعيد الموقف. كما عملت التراكمات والأخطاء والنيات السيئة على دفع الأمور إلى نقطة الانفجار، فكانت الأحداث الدامية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

● من الواضح، من دون الحاجة إلى خوض ملابسات تلك المرحلة المحزنة، أن الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية أخفقتا في التعامل مع معطيات تلك المرحلة بسبب ضعف الثقة بينهما واختلاف الأولويات. ومن المؤسف أن بذور التفرقة نمت في ذلك المناخ، وقام دعاة الإقليمية والتطرف بأدوار تجاوزت نتائجها قدرة

الضمير الوطني للشعب الأردني على تحمّلها. يُضاف إلى ذلك جهل وتجاهل بعض قيادات "فتح"، وغيرها من عناصر المنظمات القادمة من خارج الحدود، تركيبة المجتمع الأردني وحقائق الوضع الداخلي، ووقوع ممارسات أخلّت بالقواعد الخُلُقية والسياسية التي كانت العلاقة تقوم عليها بين الفلسطينيين كمواطنين في الدولة الأردنية وبين الأردنيين. وقد أخطأت تلك القيادات عندما زجّت بثقلها المالي والسياسي في شؤون الأردن الداخلية، وأخطأت أكثر حينما توهمت أنها البديل من الحركة الوطنية الأردنية فهيمنت عليها. كما عملت جهات عربية وأجنبية معروفة على تعميق الخلاف والمساهمة في صنع النتيجة التي آلت العلاقة الأردنية – الفلسطينية إليها في تلك المرحلة، وما نجم عنها من نتائج وآثار أصبحت جزءاً من موروثنا السياسي.

● **عندما قرّر مؤتمر القمة العربي في الرباط سنة ١٩٧٤ أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني**، قَبِل الأردن هذا القرار على مضض. إلا إن الدور السياسي لمنظمة التحرير أخذ منذ ذلك الوقت في البروز والتفاعل على الساحة الدولية. كما دخلت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية مرحلة جديدة اتسمت بالتنافس الشديد بين الجانبين، لاستقطاب الولاء وكسب الأنصار في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من وجود "اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود في الأرض المحتلة". وظلّت تلك العلاقة تشهد حالات من المد والجزر حتى سنة ١٩٨٤، حين عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، ووقِّع اتفاق ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم بموجبه الاتفاق على تنسيق الخطوات السياسية بين الجانبين، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام وحل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية، كما أن ذلك الاتفاق تضمن بنوداً وضعت أساساً للعلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين في إطار اتحاد كونفدرالي.

● **في نقلة جديدة على صعيد العلاقة الأردنية – الفلسطينية، أعلن الأردن في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو ١٩٨٨ قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية المحتلة**. وجاء القرار تطوراً مفاجئاً للشعبين الأردني والفلسطيني على حد سواء، غير أنه كان صدمة لأبناء الضفة الغربية بصورة خاصة؛ إذ اعتُبر خطوة سلبية

تركت مصيرهم معلقاً في الهواء، بينما قوبل هذا القرار في أوساط الضفة الشرقية من المملكة بردات فعل متفاوتة تراوحت بين الارتياح إليه وعدم فهمه والتشكيك في جدّيته. ومع تقديرنا للمبررات التي تضمنها القرار والدوافع الحقيقية لإصداره، فقد كان قراراً سياسياً ما زالت أبعاده الدستورية محل اجتهادات مختلفة.

وإذا كان قرار وحدة الضفتين سنة ١٩٥٠ قد صادق مجلس الأمة عليه باعتباره قراراً مصيرياً له أبعاده السياسية والدستورية، فإن قرار فك العلاقة بالضفة الغربية من المملكة سنة ١٩٨٨ كان يجب أن يُعرض على مجلس الأمة أيضاً، غير أن السلطة التنفيذية كانت قد حلّت المجلس وانفردت بالقرار بالصورة التي تمّ بها، الأمر الذي أفقده الشرعية الدستورية وقلّل من صدقيته السياسية إلى درجة كبيرة.

وبقطع النظر عن مدى دستورية هذا القرار وأهمية النتائج التي نجمت عنه، فإن ثمة علاقة وارتباطاً وثيقين بين قرار فك الارتباط بالضفة الغربية سنة ١٩٨٨، وبين قرار القمة العربية في الرباط سنة ١٩٧٤، الذي أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية بموجبه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما تزامن قرار الأردن بفك الارتباط بالضفة الغربية مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان قيام "الدولة الفلسطينية" في أثناء عَقْد الدورة التاسعة عشرة الاستثنائية للمجلس في الجزائر سنة ١٩٨٨.

وإذا كانت هذه القرارات قد فاجأت الشعبين الفلسطيني والأردني وانعكست على مصالحهما اليومية وعلاقاتهما المستقبلية بصورة مختلفة، فقد كان لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية برنامجها وأهدافها، بصرف النظر عن الاختلاف بشأن التفصيلات، إذ كانت تلك القرارات مقدمة ضرورية وجزءاً أساسياً من متطلبات التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية. ولم يكن تأثير البعد الدولي والدور العربي الرسمي، تبعاً لذلك، بعيداً عن تلك القرارات.

● مع دخول مرحلة الحرب الباردة، تسارعت التطورات في الساحة الدولية، وتلاحقت الأحداث في العالم وفي المنطقة العربية كذلك. وفي الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، قام العراق باحتلال الكويت. وفي إثر ذلك، قامت قوات التحالف الدولية، بقيادة أميركا، بالعدوان على العراق، وكانت النتيجة تدمير قدرته العسكرية والاقتصادية وإخراجه من حالة الفعل في الجبهة الشرقية من الوطن العربي. إلا إن هذه النتيجة مهّدت الطريق لعقد "مؤتمر السلام" في مدريد في ٢٩ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٩١ برعاية أميركا وروسيا، وبمشاركة جميع أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي، وبدء المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنية بعد ذلك في واشنطن.

● **في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فوجئت الأمة العربية، كما فوجئ الأردنيون والفلسطينيون، بإعلان اتفاق أوسلو** بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وقبل أن تصحو الشعوب العربية من الصدمة، تم في القاهرة توقيع الاتفاق الاقتصادي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي الخامس والعشرين من تموز/يوليو ١٩٩٤، تم توقيع "إعلان واشنطن" بإنهاء حالة العداء بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، **وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وقّع "اتفاق السلام" بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل (في وادي عربة).**

وقد كشف اتفاقا أوسلو ووادي عربة، وما تبعهما من اتفاقات وملاحق، حجم التنازلات التي قدمتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في أثناء عملية التفاوض. وتعاظمت، نتيجة ذلك، مخاوف الأردنيين والفلسطينيين من مخاطر الاختراق الإسرائيلي المتوقع، بسبب انفراد إسرائيل بكل طرف على حدة. كما كشفت المفاوضات التي سبقت توقيع تلك الاتفاقات خطورة انعدام التنسيق بين الجانبين الأردني والفلسطيني، على الرغم من ذهابهما معاً إلى مدريد وواشنطن تحت مظلة واحدة.

وفي ظل النتائج التي أسفرت عنها اتفاقات السلام العربية مع إسرائيل حتى الآن، تشكّل إطار جديد للعلاقة الأردنية – الفلسطينية، ولم تعد الآليات الذاتية لهذه العلاقة هي المحرك الرئيسي في توجيه مساراتها، إذ أصبح للبعد الإسرائيلي الدور الأكبر في التحكم فيها وضبط حركتها.

ومع استمرار غياب التنسيق وانعدام الثقة بين الحكومة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية، سيظل لإسرائيل وما تمثّله من خطر يهدد الأردن وفلسطين القرار الأخير والتأثير الأقوى في شكل العلاقة الأردنية – الفلسطينية واستقرارها وصوغ مضمونها السياسي والاقتصادي، حتى تتغير المعطيات الراهنة وتتوفر الشروط الموضوعية الكفيلة بأخذ زمام المبادرة وإعادة الفاعلية والتوازن إلى هذه المعادلة. وأخيراً، ونحن نعالج إشكالية ومستقبل العلاقة الأردنية – الفلسطينية بما لها وما عليها، ثمة عدد

من الحقائق يقتضي التبصر فيه وأخذه في الاعتبار:

أولاً: لا بد من التذكير بداية بأن الشعبين الأردني والفلسطيني، وما تمثّله هويتهما القومية ومصالحهما المشتركة، وتضحياتهما في مواجهة المخطط الصهيوني الذي يستهدف الوجود والهوية العربيين والإسلاميين على أرض فلسطين والأردن، تشكّل في مجموعها **العنصر الثابت والأهم في العلاقة الأردنية – الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً**. فقد جمعت الأردنيين والفلسطينيين وحدةُ الخطر والمصير والواقع المعاش، وقامت بينهما وحدة حقيقية على أرض الواقع، عززتها شبكة عريضة من المصالح الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والوشائج الإنسانية عبر أكثر من خمسين عاماً، وأصبح من المتعذر إذ ذاك فك الترابط والتشابك بين الشعبين والعودة بهما إلى الوراء بقرارات ظرفية هنا وهناك.

ولا بد من التقرير في المقابل بأن وحدة الضفتين الشرقية والغربية منذ قيامها سنة ١٩٥٠ لم تسلم من النقد والتجريح والاتهام المتبادل؛ فمن جهة كان بعض الأوساط الفلسطينية وما زال يثير قضية "شرعية" الوحدة، ويشكك في الأسلوب الذي تمّت به، وينظر إليها باعتبارها عملية ضم وهيمنة لم تلق إجماعاً من الشعب الفلسطيني. ومن جهة أُخرى، كان بعض أوساط الأردنيين وما زال يرى في تلك الوحدة عبئاً ثقيلاً لم يكن له فيها خيار ولم تجلب عليه سوى المتاعب من دون الالتفات إلى أي اعتبار آخر.

ومن دون التقليل من قيمة هذين الرأيين في الوقت الحاضر، ومع اختلاف وجهات النظر بشأن الملابسات التي أحاطت بوحدة الضفتين، فقد قامت على ضفتي الأردن الغربية والشرقية وحدة عربية تامة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، واجتمعا في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين. وقد عمل الأردنيون والفلسطينيون معاً على إقامة بنية اقتصادية وعلمية جيدة، وطوروا إدارة الدولة ومؤسساتها في زمن قياسي، كما ساهموا، كمواطنين أردنيين، في نهضة عدد من دول الخليج العربي بكفاءة. وكانت وحدة الضفتين، إذا ما قورنت بما سبقها ولحقها من مشاريع الوحدة والاتحاد التي قامت في الوطن العربي منذ اتفاق سايكس – بيكو حتى اليوم، نموذجاً فريداً لو أتيحت لها الفرصة، وتوفرت لها الظروف الملائمة، وتجذرت فيها المؤسسات

الديمقراطية، وسلمت من المعوقات الداخلية والمؤثرات الخارجية.

ثانياً: إن ما ساد علاقة الدولة الأردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية من انعدام ثقة وانسجام منذ البداية، **نابعٌ في الأساس من تعارض المشروعين "الأردني" و"الفلسطيني" منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤**. ولم تتأخر إسرائيل في إدراك نقطة الضعف في هذه العلاقة، وعملت على تغذيتها بشتى الوسائل والأساليب، فاستغلت الأوضاع العربية والدولية لتعميق الخلاف بين الجانبين لمصلحتها، مثلما نجحت، بعد تسمية منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني سنة ١٩٧٤، في استثمار التعارض بين الموقفين الأردني والفلسطيني في الساحة الدولية بشأن المسؤولية عن الضفة الغربية، واستخدمت هذه الحالة حجة لاستمرار احتلالها للأرض وعدم التزام قراري مجس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، والانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس.

ثالثاً: لا بد من الاعتراف كذلك بأن هناك أزمة ثقة تاريخية مستحكمة بين القيادتين الأردنية والفلسطينية. وقد انعكست هذه الحقيقة على استقرار العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين عبر مختلف مراحلها، وساهمت ذيولها في نشوء حالة من التباعد بين المواقف الرسمية لكلا الجانبين تجاه التطورات الدولية فيما عنى الشعبين الأردني والفلسطيني وعلاقتهما بالمحيط العربي.

وأعتقد من جهة أُخرى أن ثمة عوامل وتراكمات داخلية وخارجية، يضاف إليها مواقف شخصية واعتبارات أيديولوجية لدى بعض الرموز في أوساط الأردنيين والفلسطينيين الرسمية والشعبية من مختلف التيارات والانتماءات، أدت دوراً في تعميق حالة الانفصام واللامبالاة، التي كانت تبدو أحياناً جزءاً من طبيعة العلاقة الأردنية – الفلسطينية، **وساهمت جميعها في فرز المواطنين داخل الدولة الأردنية إلى معسكرين**. وقد فات هؤلاء جميعاً حقيقة استحالة الفصل على أرض الواقع بين أبناء الشعب الأردني على اختلاف أصولهم، وأن رابطة المواطنة هي القاعدة الموضوعية التي تقوم عليها الصلة بين جميع المواطنين في المملكة الأردنية الهاشمية بحكم الدستور، وأن هذه المسألة أصبحت محسومة مبدئياً من النواحي الدستورية والقانونية والواقعية.

رابعاً: إلا إن ما يجدر ذكره والإشارة إليه، في هذا الصدد، هو أن المجتمع الأردني قد تشكل ونما منذ قيام وحدة الضفتين بحيث أصبح "رأس المال الفلسطيني"،

تاريخياً، يسيطر على اقتصاد البلد من خلال المصارف والشركات والفعاليات الصناعية والتجارية. وفي المقابل، أصبح "العنصر الأردني"، بمرور الزمن، يسيطر على القوات المسلحة وأجهزة الأمن، ويحتل المواقع الإدارية العليا في الدولة. وقد تفاعلت هذه الحالة مع الوقت، وغدت حجة لأصحاب الاتجاهات السلبية لمزيد من الانقسام.

وفي غياب الحكم الديمقراطي، وضعف المؤسسات، وفقدان المرجعية الوطنية، عملت التطورات والظروف التي أشرت إليها سابقاً، ولا سيما منذ إعلان قيام "الدولة الفلسطينية" في الخارج وصدور قرار فك الارتباط بالضفة الغربية سنة ١٩٨٨، على خلق حالة من **الفراغ السياسي** في البلد. وقد وجدت في ظل هذه الظروف "بؤرة أردنية" تنادي بضرورة "أردنة الدولة" لمواجهة تنامي نفوذ الفلسطينيين المالي والاقتصادي في الأردن، وتحسباً لما يمكن أن تسفر التطورات عنه من إقامة **"الوطن البديل"** للفلسطينيين في الضفة الشرقية، وذلك بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتعثر عملية السلام، وتضاؤل الآمال بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي الوقت ذاته، تكونت "بؤرة فلسطينية"، يدفعها الشعور بالضياع والقلق بسبب أداء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في عملية السلام، وما أدت إليه حتى الآن من نتائج، ويؤذيها من جهة أُخرى سياسة التعامل الموسمي مع العنصر الفلسطيني داخل الدولة الأردنية بأسلوب المقايضة لا على أساس "المواطنة" الدستورية الكاملة.

خامساً: إن الهزائم العسكرية والسياسية التي منيت أمتنا بها في حروبها مع إسرائيل، والإخفاق في التعامل مع معطيات عملية السلام، وضآلة ما نجم عنها حتى الآن من نتائج، يجب ألاّ تفقدنا القدرة على رؤية الحقائق وتقويم الأداء والنتائج التي تحققت بصورة موضوعية، والعمل على تدارك أخطائنا وتحسين موقفنا والنظر إلى المستقبل. كما لا يجوز، في أية حال من الأحوال، أن تصبح "الظروف القاهرة" مبرراً لأي طرف من الأطراف العربية المعنية بالسلام الحقيقي في هذه المنطقة، للمبالغة في ردة الفعل، والاحتماء بإسرائيل أو الارتماء في أحضانها، وتجاهل المحيط العربي.

وعلى الرغم من تردي الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبصرف النظر كذلك عن "حقيقة السلام" الذي جلبه اتفاقا أوسلو ووادي عربة للفلسطينيين والأردنيين، فإن التزامات السلام الراهن مع إسرائيل في إطارها الموضوعي يجب ألاّ تشكّل قيداً مطلقاً على مستقبل العلاقة الأردنية – الفلسطينية، فتصبح لها الأولوية على خصوصية تلك العلاقة

ومستقبلها.

سادساً: إن المحددات الدولية والإقليمية، التي تبدو كما لو أنها قدر أحياناً، تفرض علينا في المقابل إدراك المخاطر التي يمكن أن تحيق بنا إذا لم نبادر إلى بناء علاقتنا المستقبلية على أساس من الوضوح والثقة بأنفسنا، والعمل على توحيد جهودنا وطاقاتنا وتنسيق مواقفنا، ضمن أطر ومفاهيم علمية واضحة تكفل تفعيل الإرادة السياسية في كل من الأردن وفلسطين، والتعامل مع جوهر العلاقة الأردنية – الفلسطينية بروح الفريق الواحد، وتوظيف حقائقها بما يعزز أبعاد تلك العلاقة ويذلّل العقبات التي تعترض سبيلها، ويعبّر بصدق وإخلاص عن مضمونها الإنساني وهويتها القومية، ويساهم – في النتيجة – في تعظيم المكاسب والإنجازات الحضارية وتحقيق التقدم للشعبين الأردني والفلسطيني على ترابهما الوطني. وبعكس ذلك، فإن استمرار حالة التباعد وغياب التنسيق الجاد وانعدام الثقة بين الجانبين، سيوفر لإسرائيل وحدها مجالاً حيوياً يمكّنها من الاستمرار في احتلال الأرض الفلسطينية ومصادرتها، والتحكم في المدى المنظور في جميع جوانب "عملية السلام"، كونها الطرف المؤهل لاستثمار حالة التفكك والضياع العربية واستغلال الفرص والأوضاع الدولية لخدمة مصالحها، وفرض الأمر الواقع، وتثبيت دورها الإقليمي وتطويرها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية كافة في المنطقة العربية.

كما أن استمرار الخلاف وعدم التفاهم بين القيادتين السياسيتين في الأردن وفلسطين، سيمكن إسرائيل من تأكيد انفرادها بكل جانب على حدة، واستعمال الأردنيين والفلسطينيين مختبراً للتطبيع، وجسراً للاختراق والعبور إلى السوق العربية والهيمنة على اقتصاد المنطقة، وتسخير مواردهم لمصلحتها ومصلحة من يقف وراءها، من دون أن تتاح لأي طرف عربي منفرداً أية فرصة لالتقاط الأنفاس وإعادة الحسابات؛ وعند ذلك نكون قد خسرنا معركة السلام بعد أن خسرنا الحرب تكراراً.

سابعاً: إن عملية بناء الثقة وبعث الحياة في العلاقة الأردنية – الفلسطينية تتطلب قدراً كبيراً من العزم وحسن النيّات لدى القيادات السياسية أولاً، والعمل على وقف التسارع الذي تفرضه إسرائيل على مسار السلام وآفاقه. كما تتطلب وجود برنامج عملي واضح يمكّن الجانبين من الصمود في وجه مخطط إسرائيل الذي يهدف إلى إضعاف الجبهة الداخلية في كل من الأردن وفلسطين، وتهديد الوجود والهوية

القومية للشعبين الأردني والفلسطيني، وتهميش أدوارهما في صنع قرار الحاضر والمستقبل، **الأمر الذي يستوجب قيام عمل سياسي منظم، على المستويين الرسمي والشعبي في كل من الأردن وفلسطين**، يهدف إلى تنسيق المواقف وتحديد الأهداف والأولويات، والعمل على بناء جبهة قومية موحدة تعمل على حماية المصالح المشتركة للشعبين الأردني والفلسطيني، وتحصين المجتمع ضد جميع أنواع الاختراق، وتصوغ أيضاً إطاراً مؤسسياً للتعاون بين الجانبين يحرر القرار هنا وهناك من المزاجية والانفعال، ويؤدي إلى الانتقال بالعلاقة الأردنية – الفلسطينية من حالة الشك والتعارض والموسمية إلى المصارحة والتعاون والاستمرار.

ثامناً: إن استمرار إسرائيل في احتلال الأرض والموارد العربية والفلسطينية، وإنكارها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه فلسطين، من شأنه أن يزيد الأمر تعقيداً ويفقد "عملية السلام" صدقيتها، ويهيّئ تربة تنمو فيها بذور التطرف هنا وهناك، ويؤدي من جهة أُخرى إلى تأكيد مخاوف الأردنيين من شبح "الوطن البديل"، كما يلقي بظلال كثيفة على مستقبل العلاقة الأردنية – الفلسطينية، وهو الأمر الذي يفرض على القيادة السياسية لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية أن تدرك مخاطر الاستمرار في تقديم المزيد من التنازلات، والتضحية بالمعارضة الوطنية في الأرض المحتلة. كما يفرض على القيادة السياسية الأردنية أن تعمل بالوسائل كافة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية لتحقيق سلام شامل يحمل عوامل بقائه، وأن تدعم بإخلاص قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ إن تحقيق هذه الأهداف يعتبر فرصة تاريخية لاستقرار المنطقة، ويشكّل إحدى ضمانات الاستقلال لكل من الأردن وفلسطين، كما يساهم في تحقيق التوازن والتكامل في العلاقة بين الدولة الأردنية والدولة الفلسطينية في المستقبل.

وفي جميع الظروف والأحوال، فإن أية علاقة وحدوية يمكن أن تنمو وتدوم بين الشعبين الأردني والفلسطيني في المستقبل لا بد من أن تقوم، في أساسها وشكلها وطبيعتها ومستواها، على الإرادة الحرة والاختيار المتكافئ للشعبين بطريقة ديمقراطية؛ وهو السبيل إلى حماية الأرض والموارد والمقدسات، وصون حقوق الإنسان وكرامته، وتحقيق التقدم في كل من الأردن وفلسطين.■

أسعد عبد الرحمن*: البعد الاقتصادي
محرك أساسي لتمتين العلاقة بين الشعبين

مع أن موضوعاً حساساً كالذي نحن في صدده، وأعني موضوع العلاقة الأردنية – الفلسطينية ومستقبلها، يلزمه شيء من التقدمة التاريخية بغية الجلاء الكامل لمشهد العلاقة الخاصة واستشراف آفاقها، فإنني سأتحاشى خوض التفصيلات المهمة لكل من الماضي والراهن، لأطرق فوراً باب الموضوع الذي يشير إلى المستقبل، باعتباره الهاجس الأكبر. غير أن هذا لا ينفي الماضي والراهن تماماً؛ إذ سألمس بعض محطاتهما في معرض حديثي، حيثما يكون ذلك ضرورياً.

* * *

لا ريب في أن البحث في مستقبل العلاقة الأردنية – الفلسطينية يقتضي، بحسب رأيي، الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين لهما تماس مباشر بالجوهر: أولاهما منهجية ملخصها أن طبيعة الموضوع المبحوث فيه تجعله مندرجاً تحت بند الدراسات المستقبلية، التي تعتبر "فرضية الاحتمالات" النهج الأمثل لمعالجتها واستكناه أفقها. وهنا لا يسعني سوى الاعتراف سلفاً بأنني لا أحمل جواباً قاطعاً عما يخبئه المستقبل الذي نحن في صدده (فقد كذب المنجمون ولو صدقوا)، وإنما سأسعى للاجتهاد فقط، وعلى قاعدة: من اجتهد فأخطأ له أجر، ومن اجتهد فأصاب له أجران! أمّا ثانية الملاحظتين فتتعلق بأسلوب العرض، وتتلخص بأني سأبسط هذا الموضوع عن طريق تقديم مجموعة خلاصات حرصتُ على أن تكون موجزة ومقدمة كـ "كبسولات" كي يسهل فهمها وهضمها (لا ابتلاعها!!). وهنا، يجدر أن أشير أيضاً إلى نقطة بديهية قوامها أن هذه الخلاصات لا تندرج تحت باب اليقينيات المطلقة التي اعتاد البعض عليها، وإنما هي عرضة للنقاش والإغناء والإضافة.

جوهر **الخلاصة الأولى** أنه مهما تختلف النيّات وتتعدد، فسيظل هناك مجموعة حقائق موضوعية ملموسة على أرض الواقع، وعلى مختلف الصعد: السياسية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والأمنية... إلخ، تثبت أن ثمة علاقة خاصة صنعها التاريخ البعيد والحديث، علاوة على الواقع المعاش بين الشعبين الأردني

---

* عضو المجلس الوطني والمجلس المركزي الفلسطينيين، والمدير العام لمؤسسة عبد الحميد شومان.

والفلسطيني، من دون استئذان من قبل أحدهما أو كليهما، بل حتى – وربما لحسن الحظ – من دون استئذان أي أحد غيرهما! وهذا الواقع ليس فريداً أو لا سابق له؛ بل إنه يتماثل، بدرجات متفاوتة، مع وقائع أُخرى مشابهة على امتداد الخريطة العربية، كما هي الحال – مثلاً – بين اليمنين (سابقاً)، وبين سورية ولبنان، ومصر والسودان... إلخ!

أمّا **الخلاصة الثانية** فهي أن أغلبية أبناء الشعب العربي في الضفتين، بمن فيها العرب من فلسطينيي ١٩٤٨، هي (في ظني، واستناداً إلى متابعاتي ومشاهداتي، وخصوصاً في العام ونصف العام الأخيرين وبعد سبع رحلات إلى غربي النهر الأردني الخالد) أغلبية منحازة إلى جانب العلاقة الخاصة بين الشعبين، أي إلى جانب ما صنعه التاريخ والواقع المعاش. وهي بهذا الانحياز لا تسبح ضد التيار، وإنما تنتصر لتلك الحقيقة باختيارها الحر. ولقد أنشأ هذا الانحياز – العروبي الوجداني – يأخذ في الفترة الأخيرة منحى اقتصادياً بهدف الحفاظ على المصالح المتشابكة بين الطرفين وتعزيزها. وإذا كان الخطاب القومي والأيديولوجي والعقائدي الديني محركاً في اتجاه تمتين العلاقة الخاصة فيما مضى، وفي هذه الأيام أيضاً، فإن "الخطاب الاقتصادي" – إن جاز التعبير – يوشك أن يكون المحرك الأساسي في المرحلة الراهنة لتمتين العلاقة الخاصة بين الشعبين، وللحفاظ عليها متماسكة قوية، ولتجاوز الهواجس والمخاوف والتصورات المسبقة وما ينجم عنها أحياناً من احتقانات وأزمات. وفي الحديث عن الخطاب الاقتصادي، أشير إلى عدم التقليل من أهمية الخطاب الوجداني والأيديولوجي والعقائدي، بيد أن صوت المصالح المشتركة غدا – عند عدد غير قليل – هو الأعلى نبرة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة. ومن الشواهد الحية العربية على أهمية "اللوبيات الاقتصادية" ما يحدث بشأن حصار العراق المفروض منذ أكثر من خمسة أعوام! فقد لاحظنا عقم الخطابة وعجزها، مع أن آلاف المقالات الداعية إلى رفع الحصار دُبجت، وعشرات التظاهرات الوجدانية نُظمت. لكنها في أجمعها، وعلى أهميتها، كانت عديمة الجدوى أمام عالم لم يعد يحرك انفعالاته غير حساباته الاقتصادية. غير أن هذا العالم ذاته نراه الآن يهتز وينفعل إزاء أي وفد اقتصادي مكون من بضعة أشخاص يزور بغداد ويطالب برفع الحصار الاقتصادي عن العراق لأن مصالحه تضررت.

وعلى صعيد مختلف، تتجلى **الخلاصة الثالثة** في حقيقة أنه، على الرغم من كل ما سبق ذكره، وتأسيساً على أن التاريخ والواقع المعاش لا يسيران دوماً في اتجاه واحد، فإن الاحتقانات والتوترات والانتكاسات كانت باستمرار جزءاً (ونشدد على هذه الكلمة الأخيرة) من التاريخ والواقع المعاش بين الشعبين، كي لا نقول الشعب الواحد. وتلك حقيقة يتعين الاعتراف بها حتى لا يشطّ بنا الوهم إلى رسم صورة وردية للعلاقة بين الطرفين. غير أن جميع تلك الانتكاسات التي أخذت سمة الاقتتال، ظلت أحياناً – بالمعيار الاستراتيجي والتاريخي – انتكاسات عابرة ولم تحفر عميقاً في أوساط أغلبية مالكي الوجدان الشعبي. ولعل من أبرز أسباب ذلك أن هذه التعارضات والتناقضات بقيت طافية على السطح السياسي عندما نجمت أحياناً، بل مراراً، عن تباين طبيعي في الرؤية بين القيادتين، أو بين جزء منهما في ظل ظروف موضوعية معينة، ولم تنجم عن عطب أساسي – لا قدّر الله – في علاقة الشعبين الشقيقين أنفسهما. وطبعاً، نحن هنا لا ننكر أن بعض الأوساط الشعبية تأثر سلباً بهذا الواقع السلبي الجزئي، بل ساهم فيه ربما.

ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك يعود إلى بروز النزعة الإقليمية والانكفاء القطري في العالم العربي منذ بداية السبعينات. وإذا كانت تلك النزعة ظلت مقصورة على معظم القيادات العربية قبل تلك الحقبة، فإنها شرعت في الاستشراء في بعض أوساط الشعوب العربية ذاتها بعد ذلك، ولعدة عوامل، من بينها تضارب المصالح، والهزائم العربية المتلاحقة، والإعلام، والاستقطابات الدولية.. إلخ. ومن هنا، ينبغي لنا الاعتراف بأنه بدأ يجري – ولو على نطاق مؤثر أكثر منه واسع – تكريس المنطق "السايكس – بيكوي" شعبياً في الثلث الأخير من القرن الحالي، وراحت تتبناه شرائح مجتمعية في الكثير من الأقطار العربية، لا في الأردن وفلسطين فحسب. وإذا نحن أنعمنا النظر في الأسباب الرئيسية للخلاف بين القيادتين الأردنية والفلسطينية في فترة سابقة، لوجدنا أنها تتمحور حول جوهر واحد: غياب انطباق المصالح بينهما مع غياب الندّية والتكافؤ في لغة التعامل والمخاطبة بين الطرفين، من دون تحميل تلك النقيصة لطرف من دون الآخر، ذلك بأن كلا الطرفين – أو بالأحرى أن جزءاً منهما – مارسها في فترات معينة ولأسباب سياسية محددة.

وفي السياق السابق ذاته، تندرج **الخلاصة الرابعة**، التي تنتظم تحت باب الجانب

السلبي، وتتمحور حول أن الطرفين ما فتئا يركزان في العلاقة الخاصة بينهما – طبعاً معظم الوقت لا دائماً – على التوافقات، لا على الخلافات. وقد بدا ذلك التركيز واضحاً في الخطاب السياسي وفي الإعلام الرسمي. وربما كان "الحياد السياسي" أو المجاملة السياسية سبباً وراء تلك المواربة. غير أن النتيجة لم تكن – دائماً – في مصلحة العلاقة الخاصة بالتأكيد، بل صبّت في نهاية المطاف في بعض مستنقعات الشك وفي تعميق بعض مظاهر انعدام الثقة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، لست أفشي سراً حين أقول إنني قمت والأخ هاني حوراني بإعداد دراسة انتهينا منها قبل عام ونصف عام وتتضمن خلاصة قراءات مكثفة (بقدر ما هو ممكن إنسانياً في حالة مثل حالتنا التي استندت أساساً إلى جهودنا الذاتية) للمزاج الشعبي العام في كل من الأردن وفلسطين، سواء في هواجسه وتصوراته عن "الذات" وعن "الآخر"، أو في نطاق رؤيته السياسية للعلاقة الأردنية – الفلسطينية. وتتجلى قيمة الدراسة في أنها أبرزت الجوانب السلبية بأمانة ودقة، وبالاتساق التام مع الجوانب الإيجابية. وقد وضعنا هذه الدراسة فعلاً برسم إطلاع القيادة العليا لكل منهما، لعلنا نلقي ضوءاً إضافياً على صورة الواقع الحقيقية، بعيداً عن الشعاراتية والوهم. لكن شاءت الأقدار ألاّ تفعل مساعينا الفعالية المرجوة؛ إذ تزامن موعد انتهاء الدراسة وتسليمها للقيادتين مع موعد اتفاق أوسلو وما تبعه من تردّ في العلاقة الرسمية. لكن يحدونا الأمل بأن نتمكن من نشر هذه الدراسة قريباً لتكون في متناول الجميع. وتحضرني، في هذا الصدد، نتائج الاستطلاع الأخير الذي أجراه – مشكوراً – مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، والمتضمن قياس المزاج الشعبي الأردني بشأن العلاقة الأردنية – الفلسطينية. فقد جاء جزء كبير من تلك النتائج منسجماً مع نتائج الدراسة التي أعددتها والأخ حوراني، وداعماً لها.

وفي معرض الحديث عن **الخلاصة الخامسة**، يجب ألاّ ننسى أن الأردن وفلسطين لا يعيشان على كوكب منعزل عن عواصف التأثيرات المِنْطَقية المحيطة والبعيدة. فلكل من مالكي هذه التأثيرات دوره الأساسي، أو غير الأساسي، في صوغ الواقع والمستقبل الموضوعيين في عدد من القرارات الخاصة ببعض جوانب العلاقة الأردنية – الفلسطينية! فلإسرائيل دور أساسي، وتطمح إلى زيادة حصتها الخاصة باستمرار! بل هي تطمح إلى (تطمع في) أن تصبح – لا قدر الله – ناظم تلك العلاقات. ومع اختلاف

الدوافع، فإن لكل من سورية ومصر والمملكة العربية السعودية والعراق تأثيراتها ومصالحها القطرية والقومية المتباينة في موضوع العلاقة الفلسطينية – الأردنية، بالإضافة طبعاً إلى تأثيرات بعض الأقطار العربية الأبعد جغرافياً، وإن بدرجات أقل.

وأخيراً، فإن **الخلاصة السادسة** تتعلق بالدور الإعلامي – الرسمي غالباً – بشقيه: الإيجابي والسلبي، الذي تم توظيفه لتسويغ قرارات ورؤى متعددة في مسار العلاقة الأردنية – الفلسطينية! وبعيداً عن المخاتلة والمجاملة، يمكن الجزم أن القيادات السياسية في المنطقة، وضمنها قيادات الطرفين، ما زالت تفرض خط الإعلامين: الرسمي وغير الرسمي، لتعزيز مواقفها و/أو مواقفهما في هذا الشأن. وللتمثيل لذلك، دعونا نستذكر فقط حجم المقالات الاستفزازية التي دبجت في صحف الطرفين الشقيقين الأردني والفلسطيني لمهاجمة قيادات كل طرف في إبان تردي العلاقات بعد اتفاق أوسلو. ثم، وبكل بساطة، تبخرت تلك المقالات عقب القمتين الأخيرتين بين القيادتين. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم رسوخ وتجذر الديمقراطية في كلا الضفتين بشكلها المأمول، مع أن كثيرين في الوطن العربي يحسدوننا على ما نحن فيه من واقع يتيح قول الكلمة الجريئة والحرّة، وممارسة أشكال متعددة من التحرك الديمقراطي.. إلخ.

* * *

بعد هذه الخلاصات كلها، لا بد من أن يقفز السؤال الأثير: وماذا عن المستقبل؟!!

لا بد من ملاحظة قصيرة قبل الإجابة عن السؤال الخاص بمستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية. تتلخص هذه الملاحظة في أنني أرى أنه منذ الآن حتى قيام الكيان الفلسطيني الموعود، ينبغي لنا جميعاً التركيز على مسألة الوحدة الوطنية، ذلك بأن كل إنسان من أصل فلسطيني يتمتع بالميزات العديدة الممنوحة في المملكة الأردنية الهاشمية إنما يتمتع بحصانة واقعه لا بحصانة منبته الأصلي. وفي هذا السياق، من الواجب الاعتراف بأن الأردن قد تميز من غيره – ولأسباب متعددة – إذ منح ما منحه من حقوق دستورية لجماهير واسعة من الفلسطينيين بعد "نكبة" سنة ١٩٤٨. لكن بعد قيام الكيان الفلسطيني، بحسب ما أعلن المسؤولون في الطرفين، وعلى رأسهم الملك الحسين والرئيس عرفات، فإن من المتفق عليه إجراء حوار بين الطرفين لتقرير شكل الصيغة السياسية الكيانية المطلوبة للجمع بينهما. وعليه، فإن

الشكل النهائي يجب ألاّ يطرح الآن، وإنما بعد قيام الكيان الفلسطيني وبعد أن يسترد الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير على أرضه، ومن ثم يقرر من يشاء من الأردنيين "من المنبت الفلسطيني" اختيار هويتهم المحددة.

وعودة إلى السؤال السابق: ماذا عن المستقبل؟ أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أن تكون مباشرة، وأن تتحاشى الشطط خارج نطاق موضوع مستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية، وبالتالي فإن الإجابة تتمحور منهجياً – نظرياً وواقعياً أيضاً – من حيث الإمكان حول أربعة احتمالات، مع الأخذ في الاعتبار تجاور البلدين جغرافياً، والتصاقهما وجدانياً، وتشابكهما اقتصادياً: أمّا الاحتمال الأول فهو في تحقيق الوحدة السياسية الاندماجية الكاملة، وثانيها هو احتمال الانفصال السياسي التام مع إمكان حسن الجوار أو دفئه أو برودته، إضافة – لا قدّر الله – إلى الافتراض "النظري"، فيما أعتقد، بالعداء المطلق أو النسبي! ويتجسد ثالث الاحتمالات في قيام علاقات كونفدرالية تتضمن قدراً يسيراً من التعاون وقدراً كبيراً من الاستقلال لكل طرف. وأخيراً، فإن رابع الاحتمالات يتجلى في إمكان قيام علاقات فدرالية بين الكيانين السياسيين الأردني والفلسطيني تتضمن قدراً كبيراً من التعاون بينهما، وقدراً يسيراً من استقلال أحدهما عن الآخر.

وبحسب توقعاتي الشخصية المبنية على ما سلف ذكره عن طبيعة التجاور والالتصاق والتشابك، وباستقراء سريع لجذور العلاقة ومسارها البياني المتعرج تارة، والقافز طوراً، والهابط أحياناً، فإنني لا أتوقع حدوث أي من الاحتمالين الأولين في المستقبل المنظور، وذلك لأن القوى الموضوعية القائمة والفاعلة على الأرض ستقاوم أية جهة أو أية قيادة تطرح أياً منهما. فالاندماج التام سيقاومه كل من يريد تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية في وجه جميع المحاولات الصهيونية الإسرائيلية/والغربية المتصهينة الساعية لطمس تلك الهوية أو تغييبها، علاوة على أن توجّه الاندماج الكامل سيقاومه ما أدعوه "قوة التراكم السلبي في العلاقة بين الشعبين"، والتي هي – أكرر – أضعف من القوة الأُخرى المعاكسة التي سنعرض لها فوراً. وفي المقابل، فإن الانفصال التام سوف يصطدم هو الآخر بما أدعوه "قوة التراكم الإيجابي" في العلاقة بين الشعبين، والتي هي أقوى قوة فاعلة في العلاقة بين الطرفين، على الرغم من كل ما قلناه عن تعمّق المنطق "السايكس – بيكوي" على الصعيد الرسمي بصورة واضحة

وعن تعمقه في بعض الأوساط الشعبية أيضاً، مع ما يتركه كل هذا من تأثير في تحديد أطر العلاقة بين الطرفين مستقبلاً.

على أنه، ولحسن الحظ أولاً، ولأن مجريات الحياة لا تتموضع وسط ثنائيات مطلقة ثانياً، فإن منطق سايكس – بيكو الذي تكرس فلسطينياً – ولو بصورة غير مباشرة – من خلال اتفاقات أوسلو والقاهرة وغيرها، ثم تكرس أردنياً – أيضاً بصورة غير مباشرة – في اتفاقات واشنطن ووادي عربة، قد ساعد، ويا للمفارقة، في إرساء ما أعتبره القاعدة المادية الأساسية لعلاقات تعاون بين الجارين التوأمين الفلسطيني – الأردني. وبعبارات مختلفة، فإن المقصود هو أن منطق سايكس – بيكو قام بدور مزدوج متناقض، قوامه: تكريس القطرية الفلسطينية والقطرية الأردنية من جهة، وإرساء قاعدة مادية مهمة للتعاون بين الطرفين من جهة أُخرى. ويعود سبب التوصل إلى هذا الاستنتاج الأخير إلى أن هذا المنطق ساهم في تنفيس "بالون" الاحتقانات الدائمة بين أطراف موجودة في أجزاء من القيادتين والشعبين، ولا سيما أن ذلك "البالون" طالما كان محشواً بحقائق وتصورات العلاقة غير القائمة على التكافؤ والندّية وعلى هواجس الاحتواء والإلغاء.. إلى آخر ما هنالك من "سيمفونيات"، لبعضها أساسه الموسيقي ولبعضها الأكبر أنغامه النشاز! وطبعاً، لن ننهي هذه الفقرة من دون الإشارة الضرورية إلى حقيقة أن اتفاقي أوسلو ووادي عربة وتوابعهما أحدثت – في الطرف المقابل – مفارقة مضحكة مبكية في الوقت ذاته؛ إذ جعلت الاتفاقات من إسرائيل ناظماً للعلاقات بين القيادتين الأردنية والفلسطينية لفترة دامت بضعة أشهر. لكن القيادتين الفلسطينية والأردنية – بما استشعرتاه من خطر مشترك يتهددهما في حال استمرار الاستفراد الإسرائيلي بكل منهما – سارعتا إلى محاولات جادة، ولو بطيئة ومجتزأة حتى الآن، لزيادة رقعة تعاونهما وتنسيقهما المباشر، مع تقليص أثر المحاولات الاستفرادية الإسرائيلية.

في ضوء كل ما سبق ذكره، أعاود ترجيح أن العلاقات الأردنية – الفلسطينية ستظل، خلال المدى المنظور، متذبذبة بين الاحتمالين الثالث والرابع اللذين سبق ذكرهما (الصيغتان الكونفدرالية والفدرالية)، أو أن تلك العلاقات سترسو على احتمال آخر متأرجح بين ذينك الاحتمالين. بيد أن إطار هذه العلاقة لن يتحقق أو يتمدد، بحسب اقتناعي، ما لم يُدفع به قدماً من قِبل القوى الفاعلة في كلا الضفتين؛ فهو

بحاجة إلى عمل دؤوب وجهد متواصل لتحقيقه، سواء لتقليل الخسائر التي ستنجم، بالتأكيد، عن أدنى ترد في هذه العلاقة، أو لإثراء المكاسب التي ستتمخض عن أي تمتين لها. وما أطمح إليه في هذا الشأن هو الدعوة إلى تفعيل "اللوبي الاقتصادي" الأردني – الفلسطيني، إن جازت العبارة، ليرفع عقيرته ويدلي برأيه، لا أن يظل نادباً لاطماً سلبي المبادرة. وأنا لعلى ثقة بأن "ضغوط" هذا اللوبي – وقبله ومعه ضغوط جميع أنواع "اللوبيات" الأُخرى المعهودة من السياسيين وقادة الرأي العام وجمعياتهم والنقابات الشعبية والكتّاب والصحافيين خاصة – كفيلة بلجم أية محاولة، شعبية أو غير شعبية، للفراق أو الانكفاء أو العزلة. ويزيد في أهمية ضغوط هذه "اللوبيات" دورها المأمول في مواجهة إسرائيل التي ستظل تطمح ما وسعها الأفق إلى القيام بدور الناظم للعلاقة الأردنية – الفلسطينية والمؤثر فيها، إضافة إلى الأدوار الأُخرى التي قامت بها وتقوم بها، وما زالت تؤمن بأحقيتها في القيام بها مستقبلاً، أقطار عربية مجاورة وغير مجاورة، وبحسب المفاهيم السياسية لهذه الأخيرة، بصرف النظر عن تأثير هذه الأدوار سلباً أو إيجاباً في العلاقات الأردنية – الفلسطينية الخاصة. وغني عن الذكر أن الصراع (بين جميع الأطراف المشار إليها أعلاه) بشأن الدور الإقليمي في المنطقة قد استشرى أكثر فأكثر عقب بروز فكرة النظام الشرق الأوسطي القادم؛ فالكل يطمح إلى أن يكون اللاعب الرئيسي في هذا النظام. وفي مناسبة الحديث عن النظام الشرق الأوسطي، فإنني أرى أن الأردن وفلسطين معنيان أكثر من سواهما بالبحث عن مكانهما اللائق والفاعل في هذا النظام. وفي وسعهما أن يزيدا في حجم قرارهما المشترك الذاتي في مواجهة إسرائيل ومخططاتها، وخصوصاً نهجها الاستفرادي الذي كلّفنا ثمناً باهظاً من دون أن نتعظ من عبره، سواء في الحرب أو في مفاوضات السلام، وكذلك الأمر في مواجهة الدور الرسمي العربي، إذا كان هذا الأخير سلبيّ التأثير في العلاقات الأردنية – الفلسطينية. بل إن علاقة أردنية – فلسطينية قوية وواضحة التوجه قادرة على أن تشكل محوراً مهماً في تأسيس "النظام العربي" المطلوب والمأمول لا لذاته فحسب، بل أيضاً لدوره المتوقع والمنشود في مواجهة النظام الشرق الأوسطي الجديد بصيغته الإسرائيلية/الغربية المتصهينة. وفي هذا المقام، حسبنا القول إن حدود الدور المتوقع والمنشود والمشار إليه تتراوح بين تعظيم المكاسب العربية داخل أية منظومة أوسع يراد لنا وُلوجها، وبين – على

الأقل – تقليص الخسائر.

* * *

باختصار: إننا، أبناء الشعب العربي في الضفتين، إزاء مهمة جليلة تقتضي منا جميعاً جهداً وعملاً دؤوبين بغية تأسيس علاقات أردنية – فلسطينية مستقبلية متينة، قائمة على تعزيز التعاون والثقة وترسيخهما، وتقوية جسور الحوار الممتدة بين الطرفين. وهذا لن يتأتى بغير النضال ضد مصالحنا الضيقة أولاً، وضد القوى الانعزالية (المحدودة العدد لحسن الحظ) التي تسعى لإذكاء نار الفرقة والتباغض في العلاقة الخاصة، ثانياً؛ وهي مهمة يجب أن يتصدى لها قادة الرأي العام في كلا الطرفين، وأقصد بهم أصحاب المصالح الحقيقية في تجذير العلاقة الخاصة وتمتينها، بمن فيهم القوى الاقتصادية (العمالية والرأسمالية) التي – للأسف ولأسباب غر مفهومة – لم يزل صوتها خفيضاً حتى الآن على الرغم من أنها ستكون أكبر المتضررين في حال تردي هذه العلاقة. وعليه، فإن جميع القوى مدعوة إلى تأطير العلاقات الأردنية – الفلسطينية بالوشائج والروابط القوية، لتكون في المقابل نواة نظام عربي جديد في مواجهة النظام الشرق الأوسطي الجديد، أو للتعاطي معه من موقع الندّية. وأخيراً، لا مناص لنا، أردنيين وفلسطينيين وعرباً، من مواجهة التحالف الإسرائيلي – الأميركي الذي يسعى لتكريس حالة الاستفراد بنا واستعمارنا بأساليب جديدة تنسجم مع مفاهيمه للنظام الشرق الأوسطي الجديد. وسيبقى النجاح أو الفشل في هذه المهمة الكفاحية النضالية من أبرز المحددات الرئيسية لشكل العلاقات الأردنية – الفلسطينية مستقبلاً.■

علي محافظة*: صيغة العلاقة بين الشعبين رهن بنتائج التسوية، وما يجري في الساحة الشعبية سيؤثر في هذه الصيغة

تتجاوز العلاقة الأردنية – الفلسطينية في خصوصيتها العلاقات الأخوية القائمة بين الأردن وغيره من الأقطار العربية. فمنذ أن ظهرت القضية الفلسطينية إلى حيّز الوجود، تفاعل الأردنيون معها، فأثروا فيها وتأثروا بها. وظلت أحداث فلسطين

* أستاذ في قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية في عمان.

تثير ردات فعل قوية في شرقي نهر الأردن، مثلما كانت أحداث الأردن تجد صداها في فلسطين. ولما انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٠ – ١٩٤٨) بين المجلسيين بقيادة آل الحسيني وبين المعارضة بقيادة آل النَشاشيبي، انعكس ذلك على الأردن؛ فقد ناصرت الحكومات الأردنية المعارَضةَ الفلسطينية وشجعتها، واتخذت موقفاً غير ودي من المجلسيين الذين يمثلون التيار الرئيسي في الحركة الوطنية الفلسطينية. وفي المقابل، مالت المعارضة الوطنية الأردنية نحو المجلسيين، وتعاونت معهم في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن.

وبلغ التفاعل في العلاقة الأردنية – الفلسطينية مداه الأوسع بقيام الوحدة. بين ضفتي الأردن سنة ١٩٥٠. فقد انخرط الأردنيون والفلسطينيون في تنظيمات وأحزاب سياسية واحدة من دون تمييز. وتحمّل الحكم الأردني مسؤولية الدفاع عن القضية الفلسطينية. وجاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي أدت إلى سقوط الضفة الغربية في يد إسرائيل، بتطورات سياسية خطرة أدخلت العلاقة الأردنية – الفلسطينية في مسار جديد.

ومنذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤، شاب العلاقة الأردنية – الفلسطينية التوتر بسبب الخلاف بين المنظمة والحكم الأردني بشأن مَن يمثل الفلسطينيين المقيمين في الضفتين، وبشأن أساليب العمل من أجل إحياء القضية الفلسطينية وسبل تحرير فلسطين. وبلغ هذا الخلاف، والتوتر الذي رافقه، مرحلة الصدام المسلح بين فصائل المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني سنة ١٩٧٠. وقد أسفر هذا الصدام المسلح عن خروج الفدائيين الفلسطينيين نهائياً من الأردن في تموز/يوليو ١٩٧١.

ونشأت عقب ذلك قطيعة بين المنظمة والحكومة الأردنية، تخللها توتر شديد بلغ أوجه بعد قرار مؤتمر القمة العربية السابع الذي عُقد في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، القاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واستمرت القطيعة قائمة بين الأردن والمنظمة حتى الغزو الإسرائيلي للبنان وخروج المنظمة من بيروت سنة ١٩٨٢. وبدأ الحوار بين الطرفين في خريف تلك السنة. وأُلّفت عدة لجان لتنظيم العلاقة بينهما وتنسيق العمل السياسي المشترك. وقد درست اللجنة العليا آنذاك مسألة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين،

ومسألة الفريق المفاوض الأردني الفلسطيني المشترك، في ضوء مبادرة الرئيس الأميركي رونالد ريغان. وكانت مسألة الكونفدرالية استجابة، أو ردّاً على مشروع الاتحاد الفدرالي الأردني – الفلسطيني الذي طرحه الأردن سنة ١٩٧٢ تحت اسم "المملكة العربية المتحدة". واستمر الحوار الأردني – الفلسطيني بين مد وجزر، إلى أن توصل الفريقان إلى اتفاق ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥، الذي تضمن مبادئ عامة للعمل المشترك في اتجاه حل سلمي وشامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي – الإسرائيلي. لكن قيادة المنظمة تراجعت عن الاتفاق ورفضت تنفيذ بنوده. فما كان من الحكومة الأردنية إلاّ أن قطعت الحوار مع المنظمة في مطلع سنة ١٩٨٦. ومن جديد عاد التنافس بين المنظمة والحكومة الأردنية في كسب ولاء سكان الضفة الغربية. وأعلنت الحكومة الأردنية خطة لتنمية الضفة الغربية في صيف سنة ١٩٨٦، فقاومت المنظمة هذا التوجّه بشدة.

وانبعثت الانتفاضة الفلسطينية في نهاية سنة ١٩٨٧ لتعزز وضع المنظمة في الضفة الغربية ولتضعف نفوذ الأردن فيها. وبلغ الخلاف بين الطرفين ذراه بصدور قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية في نهاية تموز/يوليو ١٩٨٨، وإلغاء خطة التنمية الأردنية للأراضي المحتلة. وبدأت الحكومة الأردنية تتخلّى بالتدريج عن التزاماتها نحو سكان الضفة الغربية. وكانت حجة الأردن المعلنة في ذلك الرغبة في خدمة القضية الفلسطينية، وإبراز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتأكيد دور المنظمة ومسؤوليتها الكاملة عن القضية الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأعلن الملك حسين، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٨، أن السيادة على الضفة الغربية انتقلت إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلى الشعب الفلسطيني، وأن الأردن سيعترف فوراً بحكومة فلسطينية حالما تقوم. وفي المقابل، أصدر رئيس المنظمة ياسر عرفات قراراً أعلن فيه السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتحمُّل المنظمة لمسؤولياتها تجاه السكان فيهما. وفي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في الجزائر بين ١٢ و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أُعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧. وكان الأردن من أوائل الدول العربية التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وافتُتحت سفارة لدولة فلسطين في العاصمة الأردنية.

كانت حرب الخليج الثانية، التي نجمت عن غزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، وعن عدوان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية على العراق في مطلع السنة التالية، قد غيرت موازين القوى في المنطقة. ومهدت هذه الحرب، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية في الفترة نفسها، لعقد مؤتمر السلام في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وقد أسفر هذا المؤتمر عن الشروع في التفاوض المباشر بين الأطراف العربية المعنية وإسرائيل، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الطرف. واستمر هذا التفاوض أكثر من عامين، من دون الوصول إلى نتائج ملموسة. وبينما كان التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي يجري تحت المظلة الأردنية في واشنطن، جرى توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين المنظمة وإسرائيل. وتلاه إعلان واشنطن ثم اتفاق وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يجر أي تنسيق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير في أثناء التفاوض السري الذي تم بين كل منهما وإسرائيل قبل توقيع معاهدتي السلام المذكورتين. واتهم كل فريق الفريق الآخر بعرقلة جهوده ومساعيه نحو حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي – الإسرائيلي. ولم يتردد كل فريق في اتهام الفريق الآخر بالتآمر عليه والسعي لشل حركته والقضاء على وجوده.

هذه المقدمة التاريخية الموجزة جداً ضرورية لفهم العلاقة الأردنية – الفلسطينية. وأعتقد أنه لا بد من التمييز في هذا المقام بين هذه العلاقة على المستوى الرسمي، أي العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، وبين العلاقة على المستوى الشعبي. فالعلاقة بين الأردن وفلسطين تتجاوز العلاقة بين نظام الحكم الأردني والسلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، التي تحمل إرث منظمة التحرير الفلسطينية وعُقَد علاقاتها بنظام الحكم الأردني.

ولن أتناول هنا مستقبل الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية ويقيمون في الأردن، لأن الدستور الأردني والقوانين الأردنية هي التي تحدد مستقبلهم، إلا إذا أراد بعضهم التخلّي عن الجنسية الأردنية والحصول على جنسية أُخرى. صحيح أن اللاجئين والنازحين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات والمدن والقرى الأردنية يشعرون هذه الأيام بالقلق الشديد على مستقبلهم إزاء التصريحات التي يرددها كبار

المسؤولين الإسرائيليين بشأن مسألة عودتهم إلى ديارهم أو التعويض من ممتلكاتهم أو توطينهم، غير أن هذا القلق لن يدوم طويلاً؛ فالمفاوضات العربية – الإسرائيلية المتعددة الطرف لا بد من أن تنتهي إلى حل لهذه المسألة المعقدة، إذا نجح السوريون واللبنانيون والإسرائيليون في الوصول إلى اتفاقات سلام بينهم. وقد يرضي هذا الحل اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وقد لا يرضيهم؛ وقد يكون من هذه الحلول توطّنهم في أخدود وادي الأردن مع مئات الألوف من إخوانهم الآتين من سورية ولبنان.

أعود إلى مسألة العلاقة بين الكيانين السياسيين الأردني والفلسطيني ومستقبلها. لا شك في أن طبيعة التسوية السياسية العربية – الإسرائيلية ستؤثر بقوة في نوع العلاقة المقبلة بين الأردن وفلسطين، وسيكون لإسرائيل دوماً تأثير في هذه العلاقة.

فإذا استمرت الحكومة الإسرائيلية في موقفها الراهن من السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، وظلت تضع العراقيل في وجه الحكم الذاتي، الذي من المفروض أن يشمل الضفة وقطاع غزة، فإن أعداد الفلسطينيين المعارضين لاتفاق أوسلو ستزداد، وستشتد المقاومة الوطنية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي. وقد بدأت بوادر هذه المعارضة والمقاومة الوطنية تظهر نتيجة خيبة الأمل والإحباط اللذين رافقا تنفيذ بنود اتفاق أوسلو، والتعقيدات والعراقيل التي يواجهها المفاوضون الفلسطينيون كل يوم مع المفاوضين الإسرائيليين، والمماطلة الإسرائيلية في تنفيذ الانسحاب العسكري الإسرائيلي وإجراء انتخابات الحكم الذاتي. إن "التجمع الفلسطيني" الذي يضم القوى الوطنية الفلسطينية القومية والإسلامية واليسارية، والذي ما زال في مرحلة التكوين، سيقوى ويشتد كلما تلكّأت إسرائيل في مسألة الحكم الذاتي، وكلما ازدادت السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا ضعفاً، وفقدت صدقيتها في نظر الفلسطينيين. وقد يؤدي هذا، في نهاية المطاف، إلى فشل كامل لاتفاق أوسلو وانهيار تام للسلطة الفلسطينية.

وقد ينعكس هذا الفشل والانهيار على اتفاق السلام الأردني – الإسرائيلي. فمن الممكن أن تشتد المعارضة له، ولا سيما إذا تم التنسيق بين المعارضة الأردنية والمعارضة الفلسطينية في هذا المجال. وعندها، قد يُمنى السلام الراهن بتراجع حقيقي ربما يصل به إلى حال الجمود أو الإخفاق؛ وهذا إمكان يجب ألاّ نسقطه من الحساب.

والإمكان الآخر هو نجاح السلطة الفلسطينية في مفاوضاتها مع إسرائيل في

إقامة الحكم الذاتي هذا العام، والحصول على الدعم السياسي والمالي من الأقطار العربية ومن الدول الغربية الكبرى. ولن يتم ذلك إلا إذا توصلت سورية ولبنان إلى اتفاقي سلام مع إسرائيل. أمّا إذا تأخر إبرام هذين الاتفاقين، فإن اتفاقي أوسلو ووادي عربة سيواجهان مزيداً من المتاعب والعراقيل. وسيبقى السلام الفلسطيني – الإسرائيلي والسلام الأردني – الإسرائيلي في نفق مظلم لا بصيص نور فيه. ولن يقنع هذا السلام الفلسطينيين والأردنيين، لأنه سيبقى حبراً على ورق ووعوداً لا أثر لها في أرض الواقع. ومشاريع السلام الاقتصادية المشتركة في أخدود وادي الأردن ستنتقي إسرائيل منها ما يفيدها ويضمن هيمنتها وتفوّقها. وهي، في أية حال، مشاريع بعيدة المدى لن تظهر نتائجها وفوائدها إلا بعد أعوام.

وإذا استمرت إسرائيل في وضع العراقيل في وجه الحكم الذاتي، فستبقى جميع اتفاقات التعاون والتنسيق بين السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية تحت رحمة إسرائيل ومزاج حكومتها. وفي أي وضع مقبل، ستبقى إسرائيل هي المتحكمة في مصير العلاقة الأردنية – الفلسطينية على المستوى الاقتصادي.

إن العلاقة الأردنية – الفلسطينية على الصعيد الشعبي علاقة أخوية حميمة لا يستهان بها. وعلى الرغم من المحاولات المتعددة الصادرة عن جهات وأجهزة معينة لدى الطرفين لإذكاء نيران الفرقة والخلاف بين الشعبين الشقيقين واستعداء أحدهما على الآخر، فقد أثبتت أحداث الماضي وتجارب الحاضر متانة هذه العلاقة بين هذين الشعبين؛ فوشائج القربى والنسب والمصالح المتشابكة تجعل الفصل بينهما ضرباً من المحال. ويعزز نسيج التلاحم بينهما وجود قسم كبير من الشعب الفلسطيني في الأردن يحمل الجنسية الأردنية ويعتبر نفسه جزءاً أصيلاً من الشعب المقيم في الضفة وغزة.

إنني أعتقد أن أية صيغة للعلاقة بين الكيان الفلسطيني المزمع إنشاؤه وبين الأردن لا بد من أن تتأثر بنتائج التسوية النهائية للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي – الإسرائيلي. كما أن هذه الصيغة ستتأثر بما يجري حالياً في الساحة الشعبية في كل من فلسطين والأردن. إن حالة الذهول والاستسلام التي يعيشها الفلسطينيون والأردنيون حالياً لن تدوم طويلاً. وستتلوها حالة من الوعي والتنظيم للقوى السياسية والاجتماعية في البلدين. ولا أستبعد أن يتم التنسيق والتحالف بين هذه القوى. كما أن حالة التردي واللامبالاة التي تسود العلاقات العربية والعمل

العربي المشترك لن تستمر. ولا بد من صحوة، ولو بعد حين، تعيد النظر في التضامن العربي، وتصوغه على أسس جديدة ومبادئ جديدة. وكلما طالت مفاوضات السلام مع إسرائيل قوي هذا الإمكان.■

مقابلات

بهجت أبو غربية*: الأردن وفلسطين
بلد واحد، ولا بد من حركة شعبية
أردنية – فلسطينية ضد التسلط الصهيوني

شرق الأردن وفلسطين بلد عربي واحد كنا في العشرينات من هذا القرن نسميه سورية الجنوبية. وفي عهد الحكم العثماني، كانت التقسيمات الإدارية تمتد من الشرق إلى الغرب لا من الشمال إلى الجنوب؛ فمدينتا السلط ونابلس كانتا تعتبران منطقة إدارية واحدة. ولذلك، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن سكان الأردن وعرب فلسطين شعب واحد وجزء من الأمة العربية.

غير أن التجزئة الإقليمية التي جرت عقب الحرب العالمية الأولى، وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور وحكم الانتداب، صارت تطبع آثارها وتثير التناقضات بين الزعامات الأردنية والفلسطينية؛ فالأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، لم يكن يوماً على وفاق مع الحاج أمين الحسيني، الزعيم الفلسطيني الذي كان يحظى بتأييد أغلبية شعب فلسطين طوال عهد الانتداب البريطاني، لكن ذلك لم ينعكس سلباً على العلاقات الشعبية بين القطرين.

بعد حرب ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ونزوح أعداد من عرب فلسطين إلى شرق الأردن، انصبت نقمة عرب فلسطين على الملك عبد الله، معتبرينه المسؤول الأول عن هزيمة العرب في تلك الحرب، وبالتالي المسؤول عن نكبة شعب فلسطين وقيام الدولة الصهيونية. ولم يكن الفلسطينيون وحدهم يحملون هذه المشاعر، بل شاركهم كثيرون من الأردنيين في ذلك.

ومع أن وحدة الضفتين بعد تلك الحرب أصبحت أمراً واقعاً ومفروضاً، فإنها حازت على موافقة أغلبية سكان الضفتين، وهو ما أكد متانة العلاقات الشعبية الأردنية الفلسطينية.

وعلى الرغم من اغتيال الملك عبد الله في مدينة القدس سنة ١٩٥١، فقد تشكلت في الضفتين، طوال الخمسينات، حركة وطنية واحدة نشيطة. وكانت الأحزاب السياسية

---

* رئيس اللجنة الشعبية العربية الأردنية لمقاومة الإذعان والتطبيع.

كلها تضم أعضاء وقيادات من الضفتين. وتوثقت العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين شعب الضفتين. أمّا قطاع غزة فقد كان معزولاً عن هذه التفاعلات منذ سنة ١٩٤٨.

بعد إقامة منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، وعلى الرغم من أن الملك حسين افتتح المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس سنة ١٩٦٤، ومع أن ميثاق منظمة التحرير نص على أن صلاحيات ومهمات منظمة التحرير تقتصر على تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد بدأت التناقضات تبرز والخلافات تتطور بين قيادة المنظمة ونظام الحكم في الأردن، حين بدا أن هناك نظامين قائمين على أرض واحدة. كما بدأت مشاعر إقليمية تبرز في أوساط الشعب في الضفتين، وازدادت حدة بعد حرب سنة ١٩٦٧ وظهور التنظيمات الفدائية وتشكيلاتها المسلحة في الضفة الشرقية، وبصورة خاصة بعد أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بين الجيش العربي الأردني والمنظمات الفدائية، على الرغم من وجود أعداد من الفلسطينيين في صفوف الجيش الأردني وأعداد من الأردنيين في صفوف الفدائيين.

لكن طوال السبعينات والثمانينات، نشطت الحركة الوطنية الأردنية المكونة من أردنيين وفلسطينيين، وعملت على امتصاص المشاعر الإقليمية، ونجحت في ذلك إلى حد كبير. ثم جاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإقامة دولة فلسطين وقرار الملك حسين بفك الارتباط السياسي والإداري بالضفة الغربية، ليضعا الشعب في الضفتين أمام نظامين وانتماءين، عملت الحركة الوطنية الأردنية الفلسطينية، وما زالت، على التقليل من الآثار السلبية التي انعكست على الوحدة الشعبية؛ أمّا العلاقات بين الملك حسين وياسر عرفات فقد ازدادت تعقيداً.

* * *

لا يصح الحديث عن حاضر العلاقات الأردنية – الفلسطينية والتنبؤ بمستقبلها بعد عقد الاتفاقات مع دولة العدو الصهيوني بمعزل عن استجلاء السياسات الاستراتيجية والإجراءات التكتية لدولة العدو المرتبطة بالسياسة الأميركية والمعتمدة عليها. فقراءة متأنية، أو حتى سريعة، لاتفاقات أوسلو والقاهرة ووادي عربة تؤكد أن دولة العدو الصهيوني، وبدعم أميركي، نجحت في أن تأتي نصوص هذه الاتفاقات محققة للاستراتيجيا الصهيونية، ويؤكد ذلك ما تم تطبيقه من هذه الاتفاقات حتى الآن.

وإني أرى أن استراتيجيا دولة العدو يمكن إيجازها بما يلي:

١ – إن دولة العدو الصهيوني معنية جداً، منذ قيامها، بتأمين الاستقرار النفسي والاقتصادي لسكانها اليهود ولمن تجلبهم من المهجرين، وهو ما تسميه "أمن إسرائيل" أو "تحقيق السلام".

٢ – وهي معنية أيضاً باستمرار الهجرة إلى فلسطين ومقاومة الهجرة المضادة، وتوسيع الاستعمار الاستيطاني، والاستيلاء على مزيد من الأرض العربية على أساس أن جميع أرض فلسطين هي أرض إسرائيل.

٣ – وشعوراً منها بخطورة تزايد أعداد الفلسطينيين العرب المقيمين في الضفة والقطاع، وكذلك أعداد المقيمين في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، فلا بد من أن تتبع جميع الوسائل لحمل العرب على الهجرة إلى خارج فلسطين كي تصبح "إسرائيل نقية"، وفقاً لتصريح شمعون بيرس في الكنيست.

٤ – ومن الناحية العسكرية، تسعى دولة العدو للحفاظ على التفوق العسكري الاستراتيجي والتقليدي على الدول العربية مجتمعة، لتظل هي قادرة على فرض سياساتها، وحمل الحكام العرب على تقبل هذه السياسات وتنفيذها.

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجيا، ستعمل دولة العدو على تنفيذ ما يلي:

أ – الإبقاء على زعامتين أردنية وفلسطينية، وإثارة التنافس أو الصراع بينهما، بما يضمن لها استمرار التسابق على تقديم التنازلات من كلا الطرفين استرضاء لها وللولايات المتحدة.

ب – إيجاد تناقضات شعبية أردنية فلسطينية لضمان عدم استخدام المقاومة الفلسطينية للأراضي الأردنية، وعدم اشتراك الشعب الأردني في مثل هذه المقاومة.

ج – الحيلولة دون تطور صلاحيات الإدارة الفلسطينية، وحصرها في قطاع غزة، وتقوية دورها البوليسي لضرب المقاومة الفلسطينية، والمحافظة على أمن السكان اليهود واستقرارهم.

د – الحيلولة دون تحسين أوضاع عرب فلسطين الاقتصادية، وتحويل من بقي منهم يعمل في الزراعة، من فلاحين إلى عمال كي يسهل استخدامهم بأجور متدنية وحملهم على الهجرة إلى شتى أقطار العالم.

هـ – التلويح للملك حسين دوماً برغبة دولة العدو في إعطائه دوراً في الضفة

الغربية، واحتمال قيام تقاسم وظيفي بين الأردن ودولة العدو، والتلويح لياسر عرفات وأعوانه في الوقت نفسه باحتمال إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين.

وسيترتب على ما تقدم، ومن خلال تطبيق الاتفاقات مع دولة العدو، ما يلي:

١ – عدم تمكن الملك حسين وياسر عرفات من التوصل إلى وضع قواعد ثابتة أو واضحة للعلاقات بين الطرفين، بل أيضاً استمرار الصراع، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع المشاعر الإقليمية وتعميقها بين الفلسطينيين والأردنيين، وعدم استقرار الفلسطينيين الذين يرحلون عن فلسطين في الأردن.

٢ – استمرار ارتباك إدارة ياسر عرفات واضطرابها، وحصرها في قطاع غزة، وبالتالي اضمحلالها، وتدهور الوضع الاقتصادي في الأردن، وإلحاق اقتصاده باقتصاد دولة العدو.

٣ – ازدياد العلاقات الأردنية توثقاً بدولة العدو الصهيوني على نحو إلحاقي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إدارة عرفات، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى إضعاف العلاقات الأردنية – الفلسطينية الرسمية.

٤ – تسهيل غزو الأردن سكانياً بهجرة يهودية استيطانية طويلة النفس، ومحاولة إقامة اتحاد كونفدرالي بين الأردن ودولة العدو، من خلال سلسلة الإجراءات السالف ذكرها، ومن خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد.

٥ – إذا وصلت الأمور إلى هذا الحد، وحتى خلال تنفيذ هذه البرامج، لا بد من أن تولد حركة مقاومة شعبية أردنية فلسطينية ضد التسلط والغزو الصهيونيين تمتِّن العلاقات الشعبية الأردنية الفلسطينية، وقد تتطور إلى مقاومة قومية عربية.■

حمزة منصور*: عانينا كثيراً
جرّاء الصيغ الفوقية، والمهم الآن كيف
يصبح الإنسان الفلسطيني سيداً على أرضه

من المعروف بداية أن الأردن وفلسطين جزء من ديار الشام، بل هما الجزء الجنوبي منها. ومع بداية النكبة الفلسطينية المتمثلة في احتلال معظم أجزاء فلسطين، وإجلاء أهلها عنها، قامت علاقة متميزة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية في

* نائب في البرلمان الأردني، والناطق الرسمي باسم كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي.

صورة المملكة الأردنية الهاشمية. وظل هذا الأمر قائماً حتى ما بعد احتلال الضفة الغربية سنة ١٩٦٧، وبقي ابن الضفة يحمل جواز سفر أردنياً، وظل الأردن يضطلع ببعض المهمات إزاء بعض المؤسسات في الضفة الغربية، إلاّ إن تراجعات بدأت في هذا المجال (الوحدوي) في مؤتمر الدار البيضاء سنة ١٩٧٤، إذ تقرر أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتلا ذلك فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨ (وقفت الحركة الإسلامية/الإخوان المسلمون/في الأردن موقفاً معارضاً لهذا القرار).

هذا على الصعيد الرسمي. أمّا على الصعيد الشعبي، فإن العلاقة قد تكون أكثر قرباً واتصالاً من العلاقة الرسمية؛ فهي علاقة الشعب الواحد، وما كان نهر الأردن بالحاجز الذي يفصل بين الأردن وفلسطين. فأنت تحس بأن العائلة والعشيرة واحدة هنا وهناك، وروابط الدين والنسب والمصاهرة والمصالح المشتركة والظروف الصعبة تجعل العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين علاقة متميزة، على الرغم من أن جملة من السلبيات شابت هذه العلاقة نتيجة نمط علاقة الحكومة الأردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ كانت هذه العلاقة تتقارب حيناً وتتباعد حيناً آخر. وفي تقديري أن الشوائب التي تخللت العلاقة بين الشعبين لا تمثل رأي الناس، ومشكلتنا في المنطقة العربية – سواء ادعت الأنظمة أنها ديمقراطية أو لم تدع ذلك – أن شعوبنا مغيّبة. فأنا لا أكاد أتصور أن الشعب الأردني والشعب الفلسطيني يقبلان أن يقتتلا كما حدث في مرحلة سوداء من تاريخ هذه الأمة. لذلك حين نتحدث عن "علاقة متميزة"، فإن هذا التميز نسبي، لا التميز الذي نريد؛ التميز الذي عاشه سلفنا الصالح مهاجرين وأنصاراً، وسجله القرآن الكريم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ...﴾ هذه الصورة هي التي نطمح إليها مبدئياً، لأن الشعب الفلسطيني والشعب الأردني من أكثر الشعوب اقتناعاً بالوحدة، وقل لي: إذا لم تكن العلاقة بينهما متميزة، فأين هي العلاقة المتميزة بين أي شقيقتين عربيتين في المغرب العربي أو في المشرق العربي؟!

أمّا العلاقة المستقبلية بين الأردن وفلسطين، فأعتقد أن العلاقة القائمة على الأُخوّة والترابط بين الشعبين أمر حتمي، يفرضه ديننا ومستقبلنا ومستقبل أجيالنا. فنحن في عصر الكيانات الكبيرة، والكيانات الصغيرة أصبحت تداس ولا يقام لها

وزن.

وأشير هنا إلى أن طرح الوحدة متجذر في منهج الحركة الإسلامية في الأردن. ففي أزمة الخليج الثانية، حين شعر نواب الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني بأن العراق مهدد، طالبوا رئيس الوزراء بوحدة بين الأردن والعراق. ونحن نعلم بأن ثمن هذه الوحدة غالٍ، وطرحنا على صفحات الصحف صيغة لوحدة بلاد الشام، فنحن وحدويون ولا نستطيع أن نكون غير ذلك.

أمّا بشأن شكل العلاقة الأردنية – الفلسطينية المستقبلية، فوفقاً للظروف الذاتية والموضوعية الحالية، من الصعب التحدث عنها الآن؛ فعن أيّ فلسطين نتحدث؟ نحن لا نرى في الأفق شيئاً اسمه فلسطين من خلال الاتفاقات الموقعة؛ فأية دراسة موضوعية لاتفاقي أوسلو والقاهرة وتطبيقاتهما لا توحي بأن الاتفاق سيؤول إلى دولة فلسطينية مستقلة – وهذا الكلام سمعته في واشنطن – وإنما إلى سيادة يهودية على فلسطين من بحرها إلى نهرها، وهناك سلطة – أو سمّها ما شئت – تنوب عن الكيان الصهيوني في تقديم بعض الخدمات بأيد عربية وبأموال تجمعها الأيدي العربية. فمنظمة التحرير الفلسطينية لا تملك إرادتها وسيادتها على الساحة الفلسطينية. لذلك، في ظل وضع غير واضح المعالم وغير معروف، يصعب أن نتحدث عن أي شكل لصيغة سياسية بين الأردن وفلسطين. وحين يملك إخواننا في فلسطين قرارهم المستقل بعيداً عن الهيمنة الصهيونية، سنبادر من خلال وسائلنا – ووسائلنا كثيرة، ومجلس النواب إحداها – إلى التقدم باقتراح قانون، أو اتخاذ قرار تشريعي يلزم الحكومة بأن تبادر إلى طرح صيغة لذلك، كون الإرادة الفلسطينية غدت حرة، وسيؤيد النواب الوحدويون، وفي طليعتهم الإسلاميون، هذا التوجه.

والمهم الآن، قبل التحدث عن صيغة هيكلية مستقبلية، هو كيف يصبح الإنسان الفلسطيني سيداً على أرضه، مالكاً لقراره. لنتحرك معاً على خطين، وسيلتقي الشعبان على الوحدة إن شاء الله.

وبصورة عامة، فإن أية صيغة سياسية بين الأردن وفلسطين يجب ألاّ تكون فوقية؛ فقد عانينا كثيراً جرّاء الصيغ الفوقية، سواء بصورة وحدة أو بصورة اتحاد ثنائي أو ثلاثي أو رباعي، فكلها كانت من الهشاشة بحيث لم تثبت بأية حال من الأحوال.

وحين أدعو إلى ألا تكون أية صيغة وحدوية فوقية، وإنما شعبية، فليس بالضرورة أن يعني ذلك استفتاء، بالمعنى المعروف للاستفتاء. فقد ارتضى الشعب الأردني، وارتضت قيادته السياسية، مسيرة ديمقراطية، وإن كان لنا تحفظات تجاه الممارسات التي تجري في ظل الواقع الديمقراطي، أو الذي يقال عنه كذلك. ووجود مجلسي نواب منتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً، وفقاً لقانون انتخابيّ عادل يحقق مصالح الشعبين، يمكن أن يكون معبّراً وناطقاً باسم الشعب، ومؤهلاً لعقد صيغة معينة بين رئتي الشعب الواحد.

وفي هذا الإطار أرفض مقولة أن يصوّت المواطنون من أصل فلسطيني في الأردن لمصلحة الفلسطيني أو أن يصوّت الأردني (الشرق الأردني) لمصلحة الأردنيين، لأن المواطن في تقديري – سواء في الأردن أو فلسطين – تحكمه مبادئ وقيم عليا ينبغي أن يحتكم إليها. وأنا ما ارتضيت يوماً أن يحدد موقفي وانحيازي شهادة ميلادي، ونسبي هو لعروبتي وإسلامي، لا لجواز سفري أو شهادة ميلادي. فمن منظورنا الإسلامي سنكون فلسطينيين أكثر من غلاة الفلسطينيين وسنكون أردنيين أكثر من غلاة الأردنيين، لأن إسلامنا يفرض علينا أن نحافظ على مصالح شعبنا شرقي النهر وغربيه.■

حيدر عبد الشافي*: الدولة الفلسطينية المستقلة هي الدرع الحقيقية للأردن

أولاً، إن الاعتبارات التاريخية والجغرافية تقضي، بل تؤكد أن العلاقات الفلسطينية – الأردنية ينبغي أن تكون علاقات تنسيق وتعاون على المستويات كافة، وصولاً إلى نوع من الوحدة في مرحلة ما في المستقبل. وقبل أن تلعب أصابع الاستعمار والصهيونية في المنطقة، كانت وحدة الشعبين قائمة في ظل الاحتلال العثماني، وما زالت أصابع الصهيونية والمصالح الإمبريالية تعرقل التطور الطبيعي للعلاقات العربية – العربية.

وقد سلم الجميع منذ البداية بأن للمشكلة الفلسطينية بعداً قومياً باعتبار أن فلسطين جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وأن العدوان الصهيوني لا يستهدف فلسطين

* رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة.

فقط، بل أيضاً أجزاء أُخرى من العالم العربي. وفي غياب تحديد المفهوم العملي لمسألة البعد القومي – وكانت مسؤولية هذا التحديد واجب الجانب الفلسطيني – أصبحت المشكلة الفلسطينية، للأسف، مثار خلافات عربية – عربية، وزاد في بشاعتها وخطورتها انخراط الفلسطينيين فيها بصورة أو بأُخرى. وكان تدخل الجيوش العربية – غير المتحدة – في أحداث ١٩٤٨ في فلسطين أسوأ مظهر لهذا الوضع؛ فإسرائيل استغلت تطلعات الملك عبد الله إلى مشروع سورية الكبرى في ذلك الوقت، لتوجه ضربة قاضية إلى قيام دولة فلسطينية، ولاحتلال ٢٢٪ من الأرض الفلسطينية زيادة عما خصصه لها قرار التقسيم، ولتطرد مئات آلاف الفلسطينيين من ديارهم بالإرهاب والقهر.

ثم إن التجزئة القطرية التي أقدم الحلفاء عليها عقب الحرب العالمية الأولى في المشرق العربي ما لبثت أن وجدت من يتمسك بها ويدافع عنها بين العرب. وتآكلت بالتدريج جميع عوامل التكامل وتشابك المصالح بين الأقطار العربية، وتكرست الإقليمية التي أفاقت الأجيال المتعاقبة على وجودها في هذا القرن.

كل هذا كان، وما زال، في غير مصلحة العرب، ويقيناً ليس في مصلحة الأردنيين والفلسطينيين؛ فكل ما جرى حتى الساعة إنما يصب في مصلحة إسرائيل، ومصلحة رأس المال الأميركي بصورة خاصة.

وجاء اتفاق أوسلو – وهو عبارة عن مجرد اتفاق مبادئ يتعلق بالفترة التي تسبق التوصل إلى حل نهائي، ومع ذلك فقد شاءت أميركا وإسرائيل، بموافقة قيادتنا السياسية، أن يقدَّم الاتفاق إلى العالم في مهرجان لم يسبق له مثيل في البيت الأبيض الأميركي، وبادعاء جريء أنه أزال جميع العقبات ومهد الطريق للسلام المنشود. وبلغت الجرأة في التضليل أن صرح وزير الخارجية الأميركي، في الأيام القليلة التي تلت الاحتفال، أنه لم يعد هناك سبب لاستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل؛ إذ زالت الأسباب الموجبة. وكاد بعض الأقطار العربية يقع في المصيدة ويطبّع علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية بإسرائيل. لكن هذه الأقطار تداركت نفسها، بمشيئة الله، وقررت أن تتمهل، والحمد لله.

وقد سارع الأردن إلى إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، الأمر الذي لا أجد له مبرراً، قبل أن تتضح معالم الطريق. وحقيقةً إن قضية السلام في الشرق الأوسط لا تتجزأ، وإن

جوهرها هو النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي ما زال في قيد الانفراج. فليس في كل ما جاء في اتفاق أوسلو، وفي كل ما جرى في احتفال البيت الأبيض، ما يقنع بأن إسرائيل ستعترف وتحترم حق الفلسطينيين في تقرير المصير والكيان المستقل وحقوق اللاجئين، كما نصت قرارات الأمم المتحدة عليها. فالمصالحة التاريخية والاعتراف المتبادل لم يرتقيا إلى المستوى المطلوب. فبينما تم الاعتراف بإسرائيل دولة قائمة في المنطقة، اقتصر الاعتراف الإسرائيلي على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، من دون ذكر لحق تقرير المصير.

ومع عدم ارتياحي إلى التحرك الأردني، أجد نفسي عاجزاً عن توجيه اللوم أو النقد، لأن الجانب الفلسطيني ساهم في فتح الطريق، وهناك حدود لما نطالب الآخرين به في ظل ما نقدم نحن عليه.

ومع هذا، فمن الواضح أيضاً أننا والأردنيين نتعرض لمخاطر التوسع الصهيوني في الأحوال كافة، وليس هناك ضمانات حقيقية بالنسبة إلى المستقبل. ولذا، فإن من مصلحتنا، أردنيين وفلسطينيين، أن نعمل متحدين على درء مخاطر هذا التوسع. ويقيني، إن قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية هو أهم ما يمكن أن يحقق المطلوب في هذا المجال.

ولعل الأردن يجد نفسه بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل في موقف أفضل ليمارس الضغط على إسرائيل من أجل سلام عادل ودائم. فالأردن يستطيع أن يطالب إسرائيل بإزالة مستوطناتها القائمة في غور الأردن، بعد أن تحقق الأمن لها من الجانب الأردني بفضل معاهدة السلام. كما لا أتصور أن يقف الأردن متفرجاً في حين تواصل إسرائيل نهب الأراضي في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وكل ما تتخذه من إجراءات لتعزيز استمرار وجودها هناك.

إن الدرع الحقيقية لحماية الأردن في المدى القريب والمدى البعيد هي قيام دولة فلسطينية مستقلة. أمّا ما نتطلع إليه من وحدة فلسطينية – أردنية، فهو في يقيني رهن بالتزام ديمقراطية حقيقية في كلا الجانبين.■

ذياب مخادمة*: ثمة قوى محلية لدى

---

* مدرس في قسم العلوم السياسية – الجامعة الأردنية.

الطرفين ستتضرر من تحسن العلاقات

شكلت مسألة الكيانية الفلسطينية وتمثيل الشعب الفلسطيني المحور الأساسي في تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية منذ نشأ هذا المصطلح السياسي بعد اتفاقية سايكس – بيكو حتى أيامنا هذه، وإن كان اليوم بحدة أقل.

فمنذ بداية نشوء الكيانات العربية في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى تطلع الفلسطينيون، مثل غيرهم من أبناء المنطقة، إلى حقهم في إقامة كيان وطني مستقل، على أن يبقى يمثل جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية. وتصاعد هذا المطلب مع نهاية الانتداب البريطاني وإقامة الدولة الصهيونية، إذ تداعت أطراف وفعاليات سياسية واجتماعية فلسطينية إلى تأليف حكومة وطنية فلسطينية تمثل فلسطين والشعب الفلسطيني كتعبير عن إرادة الشعب الفلسطيني، فظهرت حكومة عموم فلسطين في إثر عَقْد المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

هذا التحرك الفلسطيني وازاه تحرك في المقابل يرى أن من الأسلم والأفضل ألا ينشأ كيان فلسطيني مستقل، ولا سيما في تلك الفترة؛ إذ إن نشوء مثل هذا الكيان سيكون ضعيفاً في وجه التحدي الصهيوني والاستعمار، الأمر الذي يجعله هدفاً سهلاً لتلك الأطماع؛ وكذلك فإن الاتجاه القومي العربي يرى أن يتوحد الأردن وفلسطين، أو على الأقل ما بقي من فلسطين، فيشكلا نواة لوحدة عربية رفع العرب شعاراتها منذ الثورة العربية الكبرى. وهكذا ظهر اتجاهان: اتجاه يدعو ويعمل لإقامة كيان فلسطيني، واتجاه يدعو ويعمل لإقامة نواة لوحدة عربية بين الأردن وفلسطين. وتبادل التياران التهم التي وصلت إلى درجة التخوين، واستطاع التيار الثاني أن ينتصر، فأُقيمت الوحدة الأردنية – الفلسطينية. إلا إن هذا التيار تراجع، لكن لم يندثر، ليظهر بوضوح وبصورة علنية وقوية بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبعدما نشأت م.ت.ف. في أيار/مايو ١٩٦٤.

فإذا كانت م.ت.ف.، وخصوصاً بعد مجلسها الوطني الرابع سنة ١٩٦٨ وانضمام حركة المقاومة وسيطرتها على مؤسساتها، قد أصبحت ممثلاً للشعب الفلسطيني، وأخذ ذلك فيما بعد شرعيته العربية في قمة الرباط سنة ١٩٧٤ وفي الأمم المتحدة في السنة ذاتها كعضو مراقب، فإن جوهر المسألة في العلاقات الأردنية – الفلسطينية لم ينتهِ على الرغم من إقرار الأردن بشرعية م.ت.ف. كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وتراوحت

هذه العلاقات بين مد وجزر على الرغم من محاولات تنظيمها، كما حدث في الاتفاق الأردني – الفلسطيني سنة ١٩٨٦. لكن ذلك لم يضع حدّاً نهائياً للتوتر الذي كان أحياناً يسود تلك العلاقات، إلى أن حسمت المسألة في إعلان الأردن فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية سنة ١٩٨٨، والإقرار بأن م.ت.ف. هي المعنية مباشرة بهذا الموضوع.

هذه الخطوة، على أهميتها، وإن سادها لغط كثير بين الطرفين، وضعت العلاقات الأردنية – الفلسطينية على طريق الوضوح. وعلى الرغم من التوترات والشكوك المتبادلة والهمس العالي بشأن النيات غير السليمة لهذا الطرف أو ذاك، فإن وضوحاً في هذه العلاقات بدأ يظهر، بحيث أصبح هناك وحدة سياسية أو كيان سياسي فلسطيني يتعاطى مع وحدة سياسية وكيان سياسي أردني في المقابل.

لقد أتت هذه الخطوة قبل وقت قصير من بدء المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية بحيث لم يكن هناك وقت كاف لكلا الطرفين كي يضعا لنفسيهما تصوراً مشتركاً واضحاً لمستقبل العلاقة بينهما، وبحيث تداخلت علاقات كل طرف مع الجانب الإسرائيلي، كل على انفراد، من دون أن يتاح لهما مجتمعين توضيح العلاقة وتنظيمها فيما بينهما أولاً ليصار إلى تنظيمها في المقابل مع الجانب الإسرائيلي على نحو أكثر وضوحاً، الأمر الذي أربك هذه العلاقات ووسمها بشيء من الشك وبقليل من الثقة. ولقد أدرك الجانب الإسرائيلي هذا الأمر وأخذ يعمل على توسيعه، وذلك بلجوئه إلى لعبة المسارات؛ فهو يسرّع أحياناً على المسار الفلسطيني ليثير الشك والظن لدى الجانب الأردني، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقة بين الطرفين. والأمر ذاته حدث على المسار الآخر (بعد توقيع معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل) من دون أن يمنح كلا الطرفين فرصة للوقوف بهدوء أمام ترتيب علاقاتهما الحالية والمستقبلية.

نعتقد أن هذه اللعبة الإسرائيلية لن يكتب لها الاستقرار، ولا سيما أن كلا الطرفين يدرك حقيقة ذلك. وفي المقابل، لا يمكن التقليل من دور بعض الفئات داخل هذا الطرف أو ذاك المستفيدة من التوتر في العلاقات بين الطرفين، علاوة على تجربة الماضي وترسباتها التي لا بد من أن تترك آثاراً سلبية لبعض الوقت في العلاقات بين الطرفين.

نعتقد أنه، وبعد إقرار الطرفين بشرعية وجود كل منهما وبصورة واضحة،

وخصوصاً ما أُعلن في اللقاء الذي تم مؤخراً بين الملك حسين والرئيس عرفات بحضور بعض الفعاليات السياسية والاقتصادية الفلسطينية والأردنية، والذي أكد الملك حسين فيه أن جميع الأقاويل والهمس بشأن وجود أطماع أو نيات أردنية مستقبلية في الضفة الغربية لأمر عار من الصحة، وليس له أساس في ذهنية القيادة الأردنية. كما أكد الملك حسين في المقابل شرعية منظمة التحرير وشرعية رئيسها ياسر عرفات في تمثيل فلسطين والشعب الفلسطيني.

نعتقد أن هذا كله سيؤسس علاقات واضحة وسليمة لبناء علاقات أردنية – فلسطينية مستقبلية، وسيضع حدّاً لجملة من التوترات والشكوك التي انتابت تلك العلاقة.

لكن لا يمكن في المقابل أن نقلل من العقبات، ومنها إسرائيل، التي ستكون حجر عثرة في طريق تحسين هذه العلاقات؛ إذ ليس في مصلحة إسرائيل أن تكون هذه العلاقات علاقات طيبة وحسنة. وفي الجانب الآخر، ثمة قوى محلية لدى الطرفين ستتضرر من تحسن هذه العلاقة، فضلاً عن أن أطرافاً عربية كثيرة لا يريحها تحسن في هذه العلاقة. إلاّ إنه على الرغم من هذا كله، فإننا نعتقد أن تحسناً ووضوحاً سيطرآن على هذه العلاقات مستقبلاً، لكن لا بد للزمن من أن يقوم بدوره في ذلك بعدما أرخى الماضي ظلاله على هذه العلاقة.■

صالح القلاّب*: أدعو إلى اتحاد فدرالي بعد أن يقيم الفلسطينيون دولتهم

ثمة جملة من القضايا تحدد العلاقات الأردنية – الفلسطينية، وهي قضايا متداخلة، منها:

١ – إن الأردن وفلسطين كتلة جغرافية متداخلة وواحدة تخضع لشروط مناخ واحدة، ولمجالات حيوية واحدة في الزراعة ومصادر المياه...

٢ – لقد وقع الأردن وفلسطين تحت النفوذ البريطاني فترة ليست قصيرة.

٣ – إن البلدين يقعان في إطار الأحلام التوراتية اليهودية؛ فكما أن فلسطين مستهدفة في المفاهيم التوراتية اليهودية، فكذلك الأردن. إذ ثمة نصوص قديمة

* كاتب سياسي أردني.

وحديثة تدل على أن الأطماع اليهودية في الأردن ما زالت قائمة حتى بعد توقيع اتفاق وادي عربة.

٤ – إن الضفة الغربية المعنية بالحل الآن كانت منذ بداية الخمسينات حتى الاحتلال سنة ١٩٦٧ جزءاً لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية.

وأستطيع القول إن فك الارتباط بين الأردن وفلسطين سنة ١٩٨٨ لم يلغِ مسؤولية الأردن الدستورية تجاه الضفة الغربية، لأن البرلمان الأردني لم يصادق على قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية. كما أن الدستور الأردني ينص على أن الأردن دولة ذات كيان لا يجوز التنازل عن أي جزء منه.

في ظل هذا التمازج والتقارب، كان هناك تباعد مستمر يستند إلى نزوع الهوية الفلسطينية منذ الستينات إلى البروز، ومحاولة الأردن الدائمة، كنظام، السيطرة على هذه النزعة لدى الشعب الفلسطيني، لأن نجاح هذه النزعة يعني للأردن، رسمياً:

أولاً: انفصال الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية؛

ثانياً: إضعاف وظيفة الأردن التاريخية كنظام وكيان سياسي في هذه المنطقة.

في ضوء هذا الإطار، تفاعلت التباعدات بين الطرفين، ونجم عنها صدامات مستمرة منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤، واتخذت الصدامات أشكالاً متعددة، كانت ذروتها في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠؛ تلك الأحداث التي تَمَثَّل جوهرها، على الرغم مما قيل فيها، في مسألة: من يمثل الشعب الفلسطيني؟

أعتقد أن ثمة محطات مهمة لا بد من الوقوف عندها ونحن ندرس العلاقات الأردنية – الفلسطينية. وأولى هذه المحطات هي عَقْد المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤؛ تلك المحطة التي أنجزت الاتفاق الأردني – الفلسطيني الشهير، والذي لم يكتب له النجاح نظراً إلى جملة من القضايا الموضوعية، منها أن الهوية الوطنية الفلسطينية أصبحت متبلورة ومعترفاً بها دولياً، على الرغم مما حدث في بيروت سنة ١٩٨٢ وفي طرابلس سنة ١٩٨٣، ولم يعد ممكناً دمجها، بأي شكل من الأشكال، في الهوية الأردنية بالطريقة السابقة.

أمّا المحطة الثانية فكانت في مدريد، والدخول في عملية السلام، إذ فُرض على الفلسطينيين أن يقبلوا بالمظلة الأردنية وأن يكونوا في إطار الوفد الأردني (شكلياً ورسمياً) الذي حضر مؤتمر مدريد والمحادثات التي تلت.

ثم جاءت المحطة الثالثة عبر خروج الفلسطينيين من تحت المظلة الأردنية، وانفرادهم بتمثيل مستقل تدرج بصورة سريعة إلى أن وصل إلى اعتراف إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بـ م.ت.ف. اعترافاً كاملاً في إطار اتفاق أوسلو.

وتمظهرت المحطة الرابعة من خلال الصورة الضبابية لعلاقة الأردن بحركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي تُعتبر العمود الفقري للقوى المتصدية لـ م.ت.ف. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القيادة الفلسطينية شكَت أكثر من مرة أن الهدف الأساسي لعمليات "حماس" العسكرية في غزة هو منع امتداد السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية، وبالتالي الإبقاء على الأبواب مفتوحة أمام ما يسمى "الخيار الأردني". طبعاً، لقد نفى الأردن، وينفي، هذا التصور جملة وتفصيلاً، ولطالما أكد أكثر من مرة أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بقيادة ياسر عرفات.

في ضوء هذه الوضعية المعقدة التي لا يمكن اختصارها في مساحة محدودة كهذه المساحة، برزت ثلاثة اتجاهات أردنية بشأن مستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية.

أ – الاتجاه القائل بضرورة عودة الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية، كما كان الوضع قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ويمثل هذا الرأيَ تيارٌ من الفلسطينيين الذين أصبحت لهم مصالح اقتصادية وسياسية في الأردن، والذين انحازوا باستمرار إلى الجانب الأردني في جميع التجاذبات والصدامات السابقة.

ب – الاتجاه القائل بضرورة أن تكون العلاقة بالفلسطينيين كعلاقة الأردن بأية دولة عربية أُخرى، أي كعلاقة الأردن بسورية، أو مصر، أو العراق... ويمثل هذا الاتجاه غلاة الإقليميين الأردنيين.

ج – الاتجاه القائل بضرورة أن يقيم الفلسطينيون دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بسيادة كاملة، ثم تُنسج بعد ذلك علاقات وحدوية في إطار فدرالي بين الدولتين اللتين تعتبران دولة واحدة من حيث الجوهر. ويمثل هذا الرأيَ القيادةُ الفلسطينية أولاً، وجزء من القيادة الأردنية، والحركة الوطنية في الأردن.

وأعتقد أن الاتجاه/الافتراض الأخير هو الصحيح، وهو الافتراض الواقعي، لأن الفلسطينيين أصبحوا في حقيقة الأمر يطمحون إلى أن تكون لهم هويتهم الوطنية المستقلة في إطار دولة مستقلة، وهم في الوقت ذاته يعرفون أن من المستحيل أن يبقوا

بعيدين عن علاقات صحية ووطيدة مع الأردن، لكن شرط أن تكون بعيدة عن عقلية الاستلاب أو المصادرة لحق الآخرين.■

طاهر العدوان*: مستقبل العلاقة
مرتبط بسؤال: لأيّ أردن نسعى؟

التساؤلات بشأن حاضر العلاقة الأردنية – الفلسطينية ومستقبلها كانت مطروحة على الساحة الأردنية منذ وقت طويل وقبل توقيع اتفاق أوسلو والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية.

لقد كانت البداية في سنة ١٩٧٤، بعد قرارات قمة الرباط التي اعترفت الدول العربية فيها (بما في ذلك الأردن) بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. فغداة هذا القرار تداولت الساحة السياسية شعار "الأردنة". لكن هذا الشعار ظل في نطاق بعض الدواوين السياسية في عمان من دون أن يتجسد ممارسات فعلية إلى أن حل منتصف الثمانينات، حين اتخذت الحكومة عدة إجراءات إدارية على جسور العبور بين الضفتين تتعلق بمسألة احتفاظ سكان الضفة الغربية بالجنسية الأردنية. ثم تطورت هذه الإجراءات إلى قرار فك الارتباط القانوني والإداري الذي صدر سنة ١٩٨٨، وبعد عدة أشهر من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

كانت هذه الخلفية لتطورات العلاقات الأردنية – الفلسطينية في الإطارين القانوني والإداري انعكاساً لتطور مزدوج: الأول متعلق بتطورات القضية الفلسطينية، والآخر متعلق بتطور العلاقات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير؛ أي أن السؤال بشأن مستقبل العلاقة بين الطرفين كان محصوراً في ماهية العلاقة السياسية بين القيادتين الفلسطينية والأردنية، من دون أن يطرح بصورة واسعة – كما حدث فيما بعد – في الساحة السياسية والحزبية والشعبية.

في سنة ١٩٨٩ دخل الأردن مرحلة جديدة، بعد تطورات داخلية أملت ضرورة تبني الحكم متغيرات، في مقدمها إجراء انتخابات نيابية والسماح بالتعددية السياسية... إلخ، وهو ما طرح مسألة العلاقات الأردنية – الفلسطينية بوجهها الآخر، أي العلاقة بين الأردنيين من أصل أردني والأردنيين من أصل فلسطيني.

---

* كاتب سياسي وصحافي أردني.

لقد تم تداول هذه المسألة من مواقع المصالح الحزبية، أو من مواقع الانتهازية السياسية. وانغمس في إثارة هذه المسألة خليط من السياسيين الطامحين ومن المثقفين والحزبيين، إضافة إلى تأثير العوامل العشائرية؛ بعض هؤلاء رأى في الصوت الانتخابي الفلسطيني خطراً على مستقبله السياسي، فلجأ إلى إثارة مسألة العلاقة لحرمان هذا الصوت من القوة الانتخابية والتمثيلية على حد سواء، والبعض الآخر وجد في الشارع الفلسطيني قوة حزبية مرشحة لتقزيم مشاريع أحزابه فلجأ إلى إثارة مسألة العلاقة لإبعاد الأردنيين من أصل فلسطيني عن المشاركة الحقيقية في بناء التعددية السياسية. ومن الواضح أن هؤلاء وأولئك نجحوا في تحقيق معظم أهدافهم، وهو ما عمّق التساؤلات بشأن حاضر ومستقبل العلاقة في الوجدان الشعبي.

باختصار: إن المواقف من العلاقة لا ترتبط بمعاهدات واتفاقات السلام، وإنما بحجم المصالح الداخلية لقوى سياسية واجتماعية وعشائرية مستفيدة من إبقاء العلاقة في حالة غموض من الناحية النفسية، وفي حالة عدم مساواة من الناحية الإدارية، وحتى القانونية.

إن حاضر العلاقة ومستقبلها يرتبطان بسؤال مركزي هو: أي أردن نريد في الحاضر والمستقبل؟ هل هو أردن التعددية السياسية والديمقراطية النموذجية، أم أردن مركب عاجز عن الانصهار وبعيد عن السلام الاجتماعي؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات هي مهمة الحكومة الأردنية؛ إذ عليها أن تحول دون وجود "مشكلة فلسطينية" في الأردن، أي أن تمنع الوصول إلى حالة يشعر فيها جزء كبير من الأردنيين بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية بسبب أصولهم. فحاضر العلاقة الأردنية – الفلسطينية الداخلية ومستقبلها هما مهمة الحكومة، لا مهمة أية جهة أُخرى خارجية.

إن المساواة تعزز بناء تعددية حزبية حقيقية تمثل الشعب كله، والمساواة تعزز وجود برلمان تمثيلي حقيقي، وذلك وحده هو الطريق إلى أردن قوي له حاضر ومستقبل. وإذا كان هناك مخاوف من أن المساواة قد تعطي الدعاوى الإسرائيلية بشأن "الوطن البديل" المبررات، فإن الأردنيين هم على درجة من الوعي والمسؤولية تجعلهم قادرين على الدخول في مرحلة انتقالية مرتبطة بالتسوية الشاملة والنهائية لقضية فلسطين وقضية اللاجئين والنازحين، بما يحافظ على حقوق الفلسطينيين، وبما يخلق واقعاً اجتماعياً وسياسياً وحزبياً وتمثيلياً يرسخ قواعد الوحدة الوطنية،

ويحفظ العلاقات التاريخية بين الأردن وفلسطين.■

عبد الهادي المجالي*: الساحة الأردنية ليست مفتوحة لازدواجية العمل السياسي

فيما يتعلق بنظرتنا إلى العلاقة الأردنية – الفلسطينية، نرجو أن نبيّن:

لقد أيدنا اتفاق أوسلو منذ إعلانه باعتبار أنه المحطة الأولى على طريق ترجمة الأهداف الوطنية وقيام الكيان الفلسطيني المستقل فوق التراب الفلسطيني، في ظل محدودية الخيارات التي فرضها النظام العالمي الجديد والواقع العربي.

إن ما يعنينا بدرجة أساسية تثبيت وتعزيز الكينونة الفلسطينية للحفاظ على الحق الشرعي للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى إنهاء المحاولات المعادية التي تهدف إلى إضافة هذا الحق الشرعي تحت شعار "الوطن البديل".

نحن نؤمن بخصوصية العلاقات الأردنية – الفلسطينية وتميزها، بحكم التمازج الشعبي والعوامل الجغرافية والسكانية والمصالح المشتركة، وأيضاً بحكم التجربة الوحدوية الفريدة والغنية التي عاشها الأردنيون والفلسطينيون قبل نكبة سنة ١٩٦٧.

أمّا نظرتنا إلى العلاقة الأردنية – الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً، فتقوم على الركائز التالية:

أولاً: دعم مسيرة الأشقاء الفلسطينيين لبناء الدولة المستقلة فوق التراب الفلسطيني.

ثانياً: نؤمن بأنه لا بد من تعزيز الهوية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية. ومن هنا نؤكد أن المجال السياسي الذي يجب أن تعمل من خلاله جميع التنظيمات والأحزاب الفلسطينية هو ضمن الإطار السياسي القطري الفلسطيني.

ثالثاً: إن المجال القطري السياسي للدولة الفلسطينية هو شيء آخر غير المجال القطري السياسي للدولة الأردنية. الساحة الأردنية هي ساحة للدعم والمساندة، لكنها ليست مفتوحة لازدواجية العمل السياسي أو لاختراق التنظيمات السياسية الأردنية. نحن مع التعاون والتنسيق بشأن الأهداف المشتركة، لكننا نرفض تبعية أي طرف للطرف الآخر، لأن هذا سيؤدي إلى التخريب.

---

* نائب رئيس مجلس النواب الأردني، والأمين العام لحزب العهد.

رابعاً: نحن نعتبر الامتداد الفلسطيني في الأردن جزءاً أصيلاً من تركيبة الشعب الأردني. ولذلك فإن جميع المقيمين على الأرض الأردنية أردنيون، إذا كانوا يقبلون المحتوى الدستوري والسياسي للدولة الأردنية والعمل من خلال الولاء لمؤسساتها والالتزام والتقيد بثوابتها. وعند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، سيكون الخيار مفتوحاً ومكفولاً للإخوة من الأُصول الفلسطينية لممارسة اختيارهم الحرِّ في البقاء داخل الأردن أو الانضواء إلى المؤسسة السياسية الفلسطينية.

خامساً: أمّا نظرتنا إلى المحطة المستقبلية للعلاقات بين الشعبين، فهي رهن، بدرجة رئيسية، بقيام الدولة الفلسطينية وتكامل مؤسساتها من جهة، وبالاختيار الحر لكلا الشعبين للشكل الوحدوي الذي يرتضيانه ويقبلان به من جهة أُخرى.■

غسان الخطيب*: نحو إنهاء الاحتلال، والاستقلال، وترابط طوعي متكافئ بين الجانبين

على الرغم مما للتطورات السياسية الأخيرة من تأثيرات كبيرة في العلاقات الأردنية – الفلسطينية المستقبلية، فإن هذه التأثيرات تبقى كامنة وغير منعكسة على سطح الأحداث على الرغم من حتمية بروزها في المستقبل.

ولعل أبرز هذه التطورات ذات التأثير في العلاقات الأردنية – الفلسطينية هو المعاهدة الإسرائيلية – الأردنية من ناحية، والاتفاقات المرحلية الإسرائيلية – الفلسطينية من ناحية أُخرى.

ويرجع كون تأثير هذه التطورات المهمة في العلاقات المشتركة لا يزال كامناً إلى عوامل محددة، بعضها آني، مثل تأجيل البحث في الوضع النهائي الفلسطيني وما يشمله ذلك من طبيعة الكيان الفلسطيني النهائي وعلاقاته النهائية بالدول المجاورة وتحديداً إسرائيل والأردن، وبعضها الآخر بعيد الأمد، مثل حساسية ماضي العلاقة وجدليتها سلباً وإيجاباً.

وهناك صعوبات سياسية ومنهجية في تناول الموضوع. فعلى الرغم من أن التاريخ القريب والتاريخ البعيد أوجدا تشابكات واسعة وكثيفة في العلاقات والمصالح، فإنهما في الوقت نفسه يلقيان بظلال الشك والريبة نتيجة بعض الجوانب

---

* محاضر في جامعة بير زيت، ومدير مركز القدس للإعلام والاتصال.

السلبية في العلاقات السابقة. فمن ناحية، هناك عناصر قوية وذات نفوذ في القيادة الفلسطينية تعتقد أن لدى الأردن طموحات لاستعادة النفوذ الأردني في الضفة الغربية ولا سيما في القدس، على حساب السيادة الفلسطينية. كما أن في الأردن عناصر قوية تشكك في صدق نيّات الجانب الفلسطيني تجاه تطوير العلاقات الثنائية المشتركة. ومن ناحية أُخرى، فإن العامل الذي قد يصبح مؤثراً في حسم هذه المسألة، وهو الرأي العام الفلسطيني، مدفوعاً بمصالح أفراده وفئاته، مغيّب الآن تماماً؛ وذلك أولاً بسبب ما يشبه الشلل في النظام السياسي الفلسطيني الحالي، وثانياً بسبب كون موضوع العلاقة الثنائية غير مطروح للنقاش العام في المرحلة الحالية، وهو ما يشل أي تأثير لمصالح الشعبين في تحديد السياسات الرسمية تجاه هذه العلاقة.

فعلى الرغم من كون الموضوع مغيّباً عن أذهان الجمهور لأنه مؤجل وغير مطروح للنقاش، فإن ٤١٪ من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع أيدوا حلاً نهائياً قائماً على أساس الاتحاد الكونفدرالي بين فلسطين والأردن، وذلك في استطلاع أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣.

كما أن هناك عاملاً مهمّاً سيساهم في حسم الموقف من هذه المسألة، وهو في طور التكوين الآن، ويتمثل في تجربة الجمهور الفلسطيني مع أداء القيادة الفلسطينية ومختلف أجهزة السلطة الفلسطينية. وحتى الآن، فإن الانطباعات غير إيجابية، الأمر الذي سيكون له الأثر المستقبلي الكبير في تحديد توجهات الرأي العام في هذا الصدد.

لكن هذه العوامل المذكورة والمهمة ليست الوحيدة التي ستؤثر في مجرى العلاقة المستقبلية؛ فالموقفان الأردني والإسرائيلي، ورغبات دول كبرى ذات تأثير في المنطقة، سيكون لها أثر كبير في المستقبل.

إن عدم الرغبة الإسرائيلية في قيام دولة فلسطينية مستقلة – الثابت الرئيسي في السياسة الإسرائيلية – وعدم استعداد الشعب الفلسطيني للتعايش مع السيطرة الإسرائيلية المباشرة أو غير المباشرة – وهو الثابت الرئيسي في الموقفين الشعبي والرسمي الفلسطينيين – سيقودان حتماً إلى دفع الخيار الثالث، وهو شكل من أشكال المستقبل النهائي المشترك بين فلسطين والأردن إلى حيز النقاش والاهتمام والبحث الجدي.

وعلى صعيد العامل الأردني، فإن أحد معوقات الاقتراب الأردني من الموضوع

الفلسطيني هو معرفة الأردن من خلال تجربته عبر عقدي السبعينات والثمانينات باستحالة أن تقبل إسرائيل عبر المفاوضات بإعادة كامل الحقوق لفلسطين المغتصبة، وبالتالي شعوره بأن أية مفاوضات ستنهي بحلول وسط على حساب الحقوق الفلسطينية، وبأن تدخله سيحمله المسؤولية تجاه مثل هذه الحلول الوسط.

لكن تولي القيادة الفلسطينية هذه المسؤولية، ووصولها إلى تلك الحلول الوسط، قد يفسحان للأردن مجال الاستعداد للاقتراب من الموضوع الفلسطيني من دون القلق من المحذور المذكور، في المستقبل وقبل، أو قُبيل انتهاء المفاوضات.

وإذا أردنا فحص إمكانات الاتجاه الذي يتوقع أن تدفع نحوه "الإرادة الدولية" أو إرادة الدول العظمى ذات التأثير في المنطقة، فسنجد أنها أولاً أمْيَل إلى تطوير العلاقات الإقليمية في المنطقة، إضافة إلى ثقتها أو ترجيحها لاحتمال الاستقرار الأكبر لترتيب مستقبلي يربط فلسطين بالأردن.

وفي الخلاصة، فإن جملة التطورات السياسية الأخيرة ترجح احتمال إعادة فتح هذا الموضوع للنقاش الرسمي والشعبي في ظل ظرف أقل حساسية وأكثر ملاءمة، ولا سيما أنه يمكن طرح الموضوع من دون إحداث تناقض بين طموح الشعب الفلسطيني إلى إنهاء الاحتلال وإلى الاستقلال من ناحية، وبين ترابط طوعي متكافئ قائم على إرادة حرة للجانبين من ناحية أُخرى.■

فهد الفانك*: نحو هوية مستقلة لكل طرف وعلاقات مثل أية علاقات بين دولة عربية وأُخرى

أدعو إلى هوية أردنية مستقلة وأُخرى فلسطينية مستقلة ضمن الإطار القومي العربي. وبالنسبة إلى موضوع العلاقات الأردنية – الفلسطينية، فأنا مقتنع بالاستقلال الأردني والاستقلال الفلسطيني، وبتكريس هوية أردنية مستقلة وأُخرى فلسطينية مستقلة، لأن تقويمي للوحدة التي حدثت بين الضفتين هو أنها جعلت السلبيات تطغى على الإيجابيات. فثمة شخصية وطنية فلسطينية، وثمة شخصية وطنية أردنية، والعلاقة بينهما تماثل العلاقة الأردنية بأية دولة عربية أو العلاقة

* خبير اقتصادي وكاتب سياسي أردني.

الفلسطينية بأية دولة عربية. فالتجربة التي مرت الوحدة بها لم تكن مقبولة، وجلبت انتقادات كثيرة من الجانب العربي عامة، والفلسطيني خاصة. ولقد كان فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين سنة ١٩٨٨ امتثالاً للضغط العربي من جهة، وللرغبة الفلسطينية من جهة أُخرى. والعودة مرة أُخرى إلى تلك الصيغة الوحدوية ستكون تكراراً للمشكلات السابقة، لأنه لا يمكن طمس الهوية الأردنية ولا الهوية الفلسطينية، وطمس إحداهما سيؤدي إلى صدام لا يمكن تجنبه. وفي تصوري أن الوحدة بين الطرفين ممكنة بوجود أطراف أُخرى كسورية والعراق، إذ إن السؤال الملحّ هنا هو: كيف يمكن تجنب الحساسية الأردنية – الفلسطينية؟ وهذا، في رأيي، لن يكون إلاّ في إطار وحدوي أكبر. ولمّا كان هذا الطرح مستحيلاً، فإني لا أطالب بالوحدة بين الجانب الأردني والجانب الفلسطيني، لأن الحساسيات ستبقى قائمة. إن العلاقات الأردنية – الفلسطينية على مدار العقود الماضية، ومنذ الارتباط الوحدوي، كانت على أسوأ ما يكون، وبلغ السوء ذروته في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وفي سنة ١٩٧٤، بعد قمة الرباط، وبعد فك الارتباط سنة ١٩٨٨، وبعد الولاية الدينية على القدس والتي نص عليها إعلان واشنطن الذي وُقِّع في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤ بين الجانب الأردني والجانب الإسرائيلي... هذه المحطات كلها، وغيرها، جعلت العلاقات بين الطرفين سيئة، لأن ثمة تنافساً بين المنظمة والهاشميين، على الرغم من أن مصلحة الطرفين تكمن في التعاون، لأن المستفيد الوحيد من التنازع وسوء العلاقات هو إسرائيل.

أمّا ما يقال في العلاقات الثنائية المتميزة أردنياً وفلسطينياً، فهذا لا يختلف عن المقولات العربية الأُخرى في هذا الإطار؛ فكان يقال: العلاقات العراقية – الكويتية المتميزة، والعلاقات السورية – اللبنانية المتميزة، والعلاقات السودانية – المصرية المتميزة، والعلاقات اليمنية الجنوبية – الشمالية المتميزة... لكن التجارب أثبتت أن مقولة "علاقات متميزة" كانت غطاء للهيمنة من قبل طرف على آخر. فتميُّز العلاقات العراقية – الكويتية يعني هيمنة العراق على الكويت، وهكذا مع سائر الأطراف. ولذا، فأنا أرفض تمييزاً يلبس لبوس الهيمنة. ولو كانت "العلاقات المتميزة" والتاريخ المشترك والبعد الديموغرافي والسياسي والجغرافي وروابط القربى وغيرها من العوامل التي تساق لتبرير الوحدة، لو كانت حقاً أمراً متميزاً لحدثت هذه الوحدة خلال الأعوام الخمسين الماضية؛ وهو أمر لم يتم، بل كانت العلاقات الأردنية – الفلسطينية في أسوأ

ماي كون، وهذا يدل على أن تسميه الدول العربية تميزاً ما هو إلا هيمنة.

إن قيام وحدة أردنية – فلسطينية يعني أن تصبح نسبة السكان الشرق الأردنيين ثلث مجموع السكان في حال انضمام الضفة الغربية وغزة إلى الأردن، وهذا يعني أن الدولة الجديدة هي دولة فلسطينية. وأنا، كأردني أعيش في دولة أردنية، أرفض ذلك، لأني لا أرغب في أكون مواطناً من درجة ثانية. ومن جهة أُخرى، فإن قيام دولة فلسطينية سيكون أمراً مقبولاً في المستقبل من الطرف الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن رفض إسرائيل في الحاضر لقيام دولة فلسطينية يرتكز (أي الرفض) على أساس أيديولوجي ديني، فإن هذا الأمر سيكون خلال الأعوام المقبلة قابلاً للتنازل عنه من قِبل إسرائيل؛ فالدولة الفلسطينية آتية لا محالة، وإسرائيل تحاول هضم ذلك، على اعتبار أن هذه الدولة تضم مليوني فلسطيني وستكون منزوعة السلاح، وهذا ضمان أمني لإسرائيل. أمّا في حال توحد الضفتين وغزة، فإن عدد سكان هذه الدولة سيكون ٦ ملايين نسمة، وهذا عامل خطر على إسرائيل، وهو ما لا ترضاه مطلقاً.

أمّا الآن، فإن قيام علاقات بين الأردن وفلسطين – في ظل عدم وجود دولة فلسطينية – يعني أن الاتحاد مع حكم ذاتي غير مستقر سيكون امتداداً لذلك الحكم، وهذا غير مقبول.

ونظرياً، لا بد من أن يكون قيام وحدة – في حال إنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع – مشروطاً بحيث يكون ٥٠٪ من الصلاحيات والمقاعد في البرلمان وغيرها من الامتيازات للأردنيين و٥٠٪ منها للفلسطينيين؛ أي بمعنى آخر أن تكون الضفة الشرقية أردنية ١٠٠٪ والضفة الغربية فلسطينية ١٠٠٪، فأنا لا أرضى بربع دولة – في حال قيام وحدة غير مشروطة بالشروط التي ذكرت. أمّا بشأن من يقول: إن الوحدة يقرها الشعبان، فإنه يثير إشكالية؛ ففي الضفة الغربية لا يوجد التباس لدى الفلسطيني؛ إذ إنه سيصوت للفلسطينيين باعتباره فلسطينياً، فهل سيصوت الأردني من أصل فلسطيني لمصلحة الشرق الأردنيين؟ أظن أن التصويت أمر مفروغ منه. فالأردني – من أصل فلسطيني – سيصوت للفلسطينيين حتماً، وهذا يعني أن قبول الأردنيين بالوحدة هو قبول بها من جانب الشرق الأردنيين فقط، أي أن سلبياتها ستعود عليهم لكونهم أقلية نسبة إلى الفلسطينيين في دولة الوحدة.

أمّا ما يطرحه البعض بشأن قيام كونفدرالية إسرائيلية – فلسطينية، فهذا ما

ترفضه إسرائيل (في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع)، لأن هذا يعني أن ٤٠٪ من سكان هذه الكونفدرالية سيكونون فلسطينيين، وهذا سيؤثر في نقاء الدولة الإسرائيلية، وسيجعل اليهود مهددين بأن يصبحوا أقلية إزاء الفلسطينيين. لذلك، فإن إسرائيل ترفض هذا الطرح، وتتبنى إقامة علاقات تعاون مع السلطة، أو الدولة الفلسطينية، على أن تكون هذه العلاقات مشروطة بالهيمنة الإسرائيلية اقتصادياً وسياسياً.

إني أؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة، وأقدّر بأنها ستقوم خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وما لم يرتوِ الفلسطينيون من هويتهم المستقلة، فإني لا أرى أن يتم أي اتحاد لهذه الدولة مع الأردن إلاّ في إطار وحدة كبيرة، كما ذكرت في بداية حديثي.

وبالنسبة إلى ما يقال عن مبررات اقتصادية للوحدة بين الأردن وفلسطين للحيلولة دون الطغيان الاقتصادي الإسرائيلي في إطار ما يسمى النظام الشرق الأوسطي، أقول بداية إن النظام الشرق الأوسطي مشروع أميركي غربي، لا إسرائيلي، لأنه يدر على الغرب، وخصوصاً أميركا، الكثير من المنافع. وفي ظل هذا النظام، فإن إسرائيل لا تستطيع أن تكون منافساً اقتصادياً، فهي ضد الانفتاح ومع الانغلاق؛ إذ إن العامل الإسرائيلي في الصناعة الإسرائيلية يكلف عشرة أمثال العامل الأردني وخمسة أمثال العامل الفلسطيني، وهذا يجعل الصناعة الإسرائيلية غير قادرة على المنافسة الإنتاجية للدول العربية في الصناعات الخفيفة والمتوسطة. فقوة إسرائيل مركزة في التكنولوجيا العالية، وهذه لا تُنتَج عربياً، وبالتالي فهي غير منافس. وليس صحيحاً ما يقال عن التطور الزراعي الإسرائيلي؛ فالمستهلك الإسرائيلي يأتي إلى نابلس والضفة لشراء الخضروات والفاكهة، الأمر الذي يدل على أن الإنتاج الفلسطيني أقدر على المنافسة من الإنتاج الإسرائيلي؛ وليس أدل على ذلك من سلوك إسرائيل الحمائي لإنتاجها الزراعي، ووضع القيود في وجه الإنتاج الفلسطيني.

وبالنسبة إلى الصناعة الأردنية، فإني لست متخوفاً من الصناعة والبضائع الإسرائيلية، ولا من طغيان الاقتصاد الإسرائيلي، لأن الصناعة الأردنية الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة من الصناعة الإسرائيلية.

وفي النهاية أقول إنه في ظل سوء العلاقات الأردنية – الفلسطينية بسبب الرواسب التاريخية الكثيفة والتجارب المرة والتنافس بين الطرفين، وفي ظل سيطرة إسرائيلية على الحكم الذاتي وفشل تجربة الوحدة سابقاً، لا أُعطي أولوية لعلاقات وحدوية بين

الأردن وفلسطين، وإنما أرى أن الأردن أقرب شعبياً إلى الوحدة مع سورية أو العراق أو السعودية منه إلى الوحدة مع فلسطين، علماً بأن الخيار الفلسطيني الأول هو الدولة المستقلة، وعدم قبول الوحدة مع الأردن إلاّ كخيار ثانٍ في حال استحالة قيام دولة فلسطينية.■

لبيب قمحاوي*: أسس الخلاف بين الشعبين غير قائمة، ولا نقبل أن تكون العلاقة بينهما ترجمة للعلاقة بين القيادتين

ندرك بداية، ونحن ندرس العلاقات الأردنية – الفلسطينية، أن هناك الشعب الأردني، وهو مزيج من أصول جغرافية ومنابت مختلفة، منها الشرق الأردنية والفلسطينية والشامية والشركسية، وهناك الشعب الفلسطيني، الذي يعاني احتلالاً بغيضاً جعل من هذا الشعب شعباً ذا أصول اغترابية؛ فهناك فلسطينيو (عرب) سنة ١٩٤٨، وهناك فلسطينيو القطاع، وفلسطينيو الضفة، وفلسطينيو الأردن وسورية ولبنان. وهذا الخليط من الواقع الأردني – الفلسطيني كان دائماً متطلعاً إلى الوحدة التي عاشها الشعبان حتى حرب حزيران/يونيو وظهور المقاومة الفلسطينية وتسلّمها منظمة التحرير الفلسطينية، وما تمخض عن تلك الفترة من أحداث باتت معها العلاقة بين الشعبين، بدرجة كبيرة، محصلة للعلاقة بين القيادتين.

وجاء اتفاقا أوسلو ووادي عربة، فشطب الأول حق العودة للفلسطينيين من الشتات، وجعل الآخر مقاليد السياسة الأردنية تجاه فلسطين في يد إسرائيل، وهو ما كرس أن يكون المد والجزر في العلاقة الأردنية – الفلسطينية انعكاساً لشعور قمة الهرم في كل طرف بالخطر من الطرف المقابل واختراق ساحته.

ومن هنا لا بد، ونحن نتحدث عن العلاقة الفلسطينية – الأردنية ومستقبلها، من أن نحدد أية علاقة نقصد. هل نتحدث عن الأردن كنظام وكيان سياسي؟ هل نتحدث عن فلسطين كقيادة؟ أم نتحدث عن العلاقة بين مكونات وعناصر المجتمعين السياسيين الأردني والفلسطيني؟

إن أسس الخلاف بين الشعبين غير قائمة إلا بفعل سياسة التمييز التي اتبعت ضد

---

* كاتب فلسطيني ومدرس في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية سابقاً.

الفلسطينيين. فحتى ما قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧ تجلّى تمييز (غير معلن) ضد الأرض الفلسطينية لا ضد المواطن الفلسطيني، فقُتلت الإذاعة الفلسطينية لمصلحة الإذاعة الأردنية، وقُتل مطار القدس لمصلحة مطار عمان. وبعد سنة ١٩٧٠ ظهرت سياسة "الأردنة"، فكانت أولوية التعيين في الوظائف والمناصب في الدولة لمصلحة الشرق الأردنيين. وكانت هذه كذلك سياسة غير معلنة حتى أخذت شكلاً علنياً مع إعلان فك الارتباط (تموز/يوليو ١٩٨٨)، إلى أن اكتست هذه السياسة شكلاً قانونياً منذ بداية التسعينات، وقد تمظهر ذلك في أوضح تجلياته من خلال قانون الانتخاب سنة ١٩٩٣.

نحن لا نقبل أن تكون العلاقة الأردنية – الفلسطينية ترجمة للعلاقة بين القيادتين؛ فالعلاقة الفلسطينية – الأردنية علاقة مميزة وذات خصوصية حقيقية، ويجب في أية حال عدم إخضاعها لتقلبات القيادات أو هيمنتها. وإذا كانت هذه العلاقة متوترة في أعلى الهرم، فيجب أن تكون متكافئة على مستوى قاعدته.

إن الدارس لمستقبل العلاقة الأردنية – الفلسطينية لا بد من أن يدرك أهمية الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المنطقة، وضمنها الموضوعة التي نحن في صددها. فما هي الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين والنازحين؟ وما هي وجهة النظر الإسرائيلية إزاء العودة أو التعويض؟ ما هي الاستراتيجيا الإسرائيلية تجاه حجم السيادة الفلسطينية؟ ما هو مصير القدس في نظر إسرائيل؟ هذه الأسئلة كلها ينبغي دراستها إذا ما أردنا مقاربة العلاقات الأردنية – الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً.

من جهة أُخرى، من الصعب أن ندرس موضوعة العلاقة الأردنية – الفلسطينية بغض النظر عن تفصيلات الخريطة الأردنية المحلية والخريطة الفلسطينية المحلية سياسياً، وهو ما يعني أنه بقدر ما نجذر مؤسسات المجتمع المدني، ونكرس الحرية والنهج الديمقراطي، ونؤكد احترام حقوق الإنسان، نصل إلى خيارات سليمة تفرز علاقات طبيعية ومتكافئة.

إن العلاقة الأردنية – الفلسطينية حاضراً علاقة متذبذبة بحكم المصالح والواقع، إلا إن اتساع حجم التحديات سيدفع بالأردنيين والفلسطينيين إلى مزيد من الالتصاق والتقارب. وينبغي هنا أن ندرك أن فك الارتباط بين الأردن وفلسطين ليس هدفاً من أهداف إسرائيل؛ فهذه تسعى لتكريس وتعزيز عملية الربط بين الضفة الغربية والأردن بهدف الحد من احتمالات تبلور شخصية سياسية فلسطينية بشكلها النهائي: دولة

فلسطينية. وهذا ما ستؤول الأمور إليه إذا استمرت عملية فك الارتباط بين فلسطين والأردن على نحو نهائي وحاسم.

أنا أعتقد أن النظام الأردني لم يتخلّ في يوم من الأيام عن رغبته في العودة إلى حكم الضفة الغربية، بالإضافة إلى أن دوراً دينياً للهاشميين في القدس يخدم هذا التوجه. لكن يبقى السؤال الكبير: كيف ستسعى إسرائيل لتحقيق ما تهدف إليه؟ قد يكون المخرج في نظرها من خلال تكريس الفصل بين الضفة والقطاع، بحيث يتم حصر دور السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، ويعطى الأردن المجال للقيام بدور في الضفة الغربية بالتعاون مع سلطات محلية فلسطينية، وقد يكون هذا أقرب إلى مفهوم التقاسم الوظيفي.

إن دولة فلسطينية في قطاع غزة ستكون، بالنسبة إلى إسرائيل، حلاً وسطاً لمجمل التيارات السياسية الإسرائيلية، مع الأخذ في الاعتبار أن تقسيم الضفة إلى كانتونات سيؤدي إلى منع إمكان تطور "دولة غزة" لتشمل الضفة الغربية. كما سيدفع، من خلال تقطيع الأوصال الجغرافية للضفة الغربية، إلى ربط كانتونات الضفة بالأردن، وربط كانتونات المستوطنات اليهودية بإسرائيل. وربما كانت إسرائيل تعتقد أن دولة في غزة، مرتبطة بمصر برّاً وبحراً، عنصر كاف لإرضاء الفلسطينيين.■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf